

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية

مذكرة لنيل شهادة ماستر (ل م د) تخصص مالية

والموسومة بـ:

أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2024

تحت إشراف الأستاذ:

➤ د. مغنية هواري

من إعداد الطالبين:

➤ طيب أحمد ابراهيم

➤ نكروف مصطفى

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الدكتور
رئيسا	د. مولاي الطاهر "سعيدة"	لحول عبد القادر
مشرفا	د. مولاي الطاهر "سعيدة"	مغنية هواري
مناقشا	د. مولاي الطاهر "سعيدة"	بوعلي هشام

السنة الجامعية: 2025 - 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا يَوْفِيهِ إِلَّا اللَّهُ

شكر وتقدير



الحمد لله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الذي بنعمته نتم الصلوات، والذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد أولاً وآخرأ على فضله وكرمه ونعمه التي لا تُعد ولا تُحصى، سائلين المولى عز وجل أن يريم علينا نعمه ويوفقنا لما فيه الخير والسداد.

وبسراً أن نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور "مغنية هواري"، المشرف على هذه المذكرة، لما قدمه لنا من توجيهات قيمة، ونصائح سديدة، ومتابعة مستمرة، وصبر كبير، كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل وإتمامه على أحسن وجه، فله منا كل الاحترام والتقدير.

كما نتوجه بحميد الشكر والامتنان إلى كافة أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي، ولم يخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم وعلمهم المتواصل، فكانوا خير قدوة وخير معين.

ونخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات قيمة من شأنها إثراء هذا العمل وتقويمه.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، ولو بكلمة طيبة، أو دعوة صادقة، أو ابتسامة مشجعة، فجزى الله الجميع خيراً الجزاء.

وفي الأخير، نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل طالب علم.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وفقنا لنثنين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية
أما بعد نتقدم بهذا العمل هدية متواضعة،
إلى والدي الكريمين

أطال الله في عمرهما وجعلهم لي سراجاً منيراً
إلى إخوتي حفظهم الله، إلى أستاذتي الأفاضل،
وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر سعر الصرف الرسمي على معدل التضخم في الجزائر، خلال الفترة (1990-2024)، ونظرا لتباين درجات تكامل السلاسل الزمنية بين الدرجة صفر $I(0)$ و الدرجة الأولى $I(1)$ ، تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، شملت متغيرات النموذج معدل التضخم (INF) كمتغير تابع، وسعر الصرف الرسمي (EXR) كمتغير مستقل رئيسي، إلى جانب متغيرات ضابطة شملت الكتلة النقدية ($M2$)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والواردات (IMP)، أثبتت نتائج اختبار الحدود (Bound Test) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، حيث بلغت قيمة احصائية F حوالي 4.52، وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، و من خلال تحليل معاملات معادلة الأجل الطويل تبين وجود علاقة عكسية قوية بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم، مما يعني أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري يعد عاملا أساسيا في زيادة معدلات التضخم، أما نتائج الأجل القصير، فقد أكدت وجود آلية تصحيح تلقائية سريعة، حيث بلغت سرعة العودة إلى التوازن 42.16% سنويا، مما يعني أن أي صدمة في سعر الصرف يتم امتصاص أثرها في حوالي سنتين ونصف.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، معدل التضخم، نموذج ARDL، التكامل المشترك، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to examine and analyze the impact of the official exchange rate on the inflation rate in Algeria over the period (1990–2024). Given the varying degrees of integration of the time series between order zero $I(0)$ and order one $I(1)$, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was adopted. The model variables include the inflation rate (INF) as the dependent variable, the official exchange rate (EXR) as the main independent variable, along with control variables including money supply (M2), gross domestic product (GDP), and imports (IMP). The results of the Bound Test confirmed the existence of cointegration among the variables, indicating a long-run equilibrium relationship, with an F-statistic of approximately 4.52, which exceeds the critical values at the 5% significance level. Analysis of the long-run equation coefficients revealed a strong inverse relationship between the official exchange rate and the inflation rate, implying that the depreciation of the Algerian dinar is a key factor in increasing inflation rates. Short-run results confirmed a rapid automatic correction mechanism, with an adjustment speed of 42.16% per year, meaning that any shock to the exchange rate would be absorbed within approximately two and a half years.

Keywords: Exchange rate, inflation rate, ARDL model, cointegration, Algerian economy.

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	شكر وتقدير	-
	الاهداء	-
	فهرس المحتويات	I.
	الملخص	II.
	فهرس الجداول والمحتويات	III.
	قائمة الجداول	IV.
	قائمة الأشكال	V.
	مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري والأدبي لسعر الصرف ومعدل التضخم		
	تمهيد	2
I.	الدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة	3
1	الإطار النظري لسعر الصرف	3
1-1	ماهية سعر الصرف	3
2-1	أشكال وأنواع سعر الصرف	5
3-1	وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه	8
4-1	أنظمة سعر الصرف والنظريات المحددة له	10
2	الإطار النظري للتضخم	14
1-2	ماهية التضخم وأنواعه	14
2-2	الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم	17
3-2	أسباب التضخم وسياسات معالجته	19
4-2	قنوات انتقال سعر الصرف إلى الأسعار المحلية.	21
3	الدراسات السابقة للموضوع	22
1-3	الدراسات الأجنبية	22
3-3	الدراسات المحلية	23
	خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023		
	تمهيد	30

31	الطريقة والأدوات المستخدمة وتحليل تطور متغيرات الدراسة	1
31	الأدوات المستخدمة	1-1
31	المجتمع وتعريف متغيرات الدراسة	2-1
33	دراسة وتحليل تطور متغيرات الدراسة	3-1
39	الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على معدل التضخم خلال فترة الدراسة	2
39	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	1-2
42	تقدير النموذج القياسي ونتائج الدراسة القياسية	2-2
42	تقدير النموذج واختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود	3-2
47	تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير وتشخيص النموذج القياسي	3
47	تقدير معلمات الأجل الطويل	1-3
49	تقدير النموذج في المدى القصير ومعلمة حد تصحيح الخطأ (ECM)	2-3
51	الاختبارات التشخيصية	3-3
54	مقدرة النموذج على التنبؤ	4-3
56	خلاصة الفصل الثاني	
58	الخاتمة العامة	
63	الملاحق	
75	قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص الدراسات التي استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	26
02	ملخص الدراسات التي استخدمت مناهج قياسية مختلفة عن ARDL	26
03	عرض متغيرات الدراسة	32
04	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	39
05	نتائج اختبار ديكي فولير الموسع ADF وفيليبس بيرون PP عند المستوى الأصلي	40
06	نتائج اختبار ديكي فولير الموسع ADF وفيليبس بيرون PP عند الفرق الأول	40
07	ملخص اختبارات درجة تكامل المتغيرات	41
08	نتائج اختبار تقدير نموذج $ARDL(3,3,3,0,4)$	44
09	نتائج اختبار الحدود (boundS test)	46
10	تقدير معلمات الأجل الطويل	47
11	تقدير معلمات الأجل القصير	49
12	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	52
13	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	52
14	نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج	53

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمثيل البياني والخصائص الإحصائية لمعدل التضخم	33
02	التمثيل البياني والخصائص الإحصائية لسعر الصرف الرسمي	34
03	التمثيل البياني والخصائص الإحصائية الناتج المحلي الإجمالي	36
04	التمثيل البياني والخصائص الإحصائية للكتلة النقدية M2	37
05	التمثيل البياني والخصائص الإحصائية للواردات IMP	38
06	مراحل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفترة الموزعة (ARDL)	43
07	اختبار فترة الإبطاء المثلى	44
08	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	51
09	اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وللمربعات البواقي CUSUM SQ	54
10	اختبار ثايل لمقدرة النموذج على التنبؤ	54

مقدمة

مقدمة:

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ أن استقراره يعبر عن قوة اقتصاد البلد، حيث يؤثر بشكل مباشر على المعاملات والسياسات المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية، وخاصة في مجال التجارة الخارجية الدولية، كما يعتبر مؤشر شديد الحساسية لمختلف العوامل الداخلية والخارجية، فهو يعتبر من أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسعار، خاصة بعد النمو الذي شهدته معدلات التبادل الدولية وتطور الأسواق المالية الدولية، فبواسطة سعر الصرف تسعى الدول إلى خلق بيئة ملائمة للحفاظ على قيمة عملتها من التدهور وتجنب الصدمات، عن طريق استخدام سياسات سعر الصرف كتخفيض قيمة العملة أو رفعها من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات، فالاختيار الغير المناسب لنظام سعر الصرف قد يتسبب في انهيار قيمة العملة الوطنية وانهيار النظام النقدي ككل.

كما يعتبر التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه مختلف دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ تتداخل فيه مجموعة من العوامل التي تؤثر على مستويات الأسعار المحلية، وترتبط قوة ومدى تأثير التضخم بمدى توفر البيئة المساعدة على تنامي الضغوط التضخمية، هذه الظاهرة تعتبر من أخطر المشكلات الاقتصادية لما لها من انعكاسات واسعة على اقتصاديات الدول، الأمر الذي يدفع الحكومات والسلطات النقدية إلى تبني سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، ويعتبر التضخم عنصرا مهما من عناصر السياسة النقدية، فاستقراره في معدلات دنيا معناه المساهمة في الاستقرار النقدي الذي يعتبر من الأركان الأساسية في تحريك النشاط الاقتصادي.

1- الإشكالية الرئيسية: انطلاقا مما سبق يطرح التساؤل التالي:

" إلى أي مدى تؤثر التغيرات في سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة

(1990-2024) في كل من الأجل الطويل والقصير؟ "

يتفرع هذا السؤال إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المفاهيم النظرية الأساسية المرتبطة بسعر الصرف معدل التضخم؟
- ما هي درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة؟
- ما هو المنهج المناسب لإجراء الدراسة القياسية؟
- هل توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر وفقا لاختبار الحدود (Bounds Test)؟

- ما هو حجم واتجاه أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الأجل القصير، وما هي نسبة أو سرعة تصحيح الخطأ للعودة إلى التوازن طويل الأجل في كل فترة زمنية (سنة)؟

2. فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأساسية:

" توجد علاقة معنوية إحصائية، عكسية وقوية، بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر في الأجل القصير والطويل، حيث يعد انخفاض قيمة الدينار الجزائري محركا أساسيا لارتفاع المستوى العام للأسعار."

الفرضيات الفرعية:

- تتسم متغيرات الدراسة بتباين في درجات التكامل، حيث يوزع استقرارها بين المستوى والفروق الأولى، مما يجعل نموذج ARDL هو الأداة القياسية الأنسب للتقدير.
- توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعكس انتقالا طويل الأجل لأثر تقلبات سعر الصرف إلى التضخم.
- يوجد أثر معنوي في الأجل القصير لسعر الصرف على التضخم، كما أن معامل حد تصحيح الخطأ (ECT) سالب ومستقر ومعنوي إحصائيا، مما يؤكد وجود آلية تصحيح تلقائية تعيد التضخم إلى مساره التوازني بعد أي صدمة في سعر الصرف.

3. أسباب اختيار البحث:

1.3. أسباب ذاتية:

- الرغبة في التعرف على الموضوع محل الدراسة نظرا لأهميته على الفرد والمجتمع.
- للترسيخ والربط بين بعض المفاهيم الاقتصادية لما يحدث في محيطنا.
- التعرف على أهمية سعر صرف ومعدل التضخم والعلاقة بينهما، ومدى تأثيرهما على الاقتصاد الوطني.

2.3. أسباب موضوعية

- تدعيم المكتبة الجامعية بدراسات نظرية وقياسية تتناول علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم في الجزائر.

- تجديد مواضيع وبذل جهود من أجل الوصول إلى إحصائيات جديدة.

4. أهمية الدراسة:

أهمية نظرية: تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بموضوع العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، من خلال تقديم إطار مفاهيمي وتحليلي يوضح آليات التأثير.

أهمية تطبيقية: تساعد نتائج البحث صانعي السياسات النقدية والمالية في الجزائر على فهم تأثير تدهور قيمة العملة على معدلات التضخم والاقتصاد الوطني، وبالتالي صياغة سياسات أكثر فعالية لتحسين سعر الصرف والحد من الآثار السلبية للتضخم.

أهمية منهجية: اعتماد نموذج قياسي مثل ARDL يتيح اختبار العلاقة بين المتغيرين بدقة، مع إمكانية التمييز بين التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وهو ما يعزز مصداقية النتائج ويوفر أداة عملية للتنبؤ.

5. أهداف الدراسة:

- تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف وشرح أنواعه وآليات تحديده في الاقتصاد الجزائري.
- توضيح المفاهيم الجوهرية للتضخم مع إبراز أسبابه الداخلية والخارجية وطرق قياسه.
- تحليل آليات تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم من خلال دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومعدل التضخم.
- اختبار العلاقة بين سعر صرف الدولار والتضخم في الجزائر باستخدام نموذج قياسي، لقياس التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل والتحقق من وجود تكامل بين المتغيرات.

6. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة بالتركيز على الاقتصاد الوطني الجزائري، ومعرفة أثر سعر الصرف على معدل التضخم.
- **الحدود الزمانية:** تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين 1990 الى 2024.

7. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بجميع جوانب الموضوع استخدمنا مزيجاً من المناهج، بداية بالمنهج الوصفي لاستعراض مختلف الأدبيات النظرية الخاصة بسعر الصرف ومعدل التضخم، والمنهج التحليلي لتحليل تطور بيانات هذه المتغيرات في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير لجأنا إلى المنهج القياسي لتقديم نموذج يفسر العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية.

8. صعوبات الدراسة:

تم مواجهة جملة من العوائق والصعوبات تمثل أهمها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.
- اختلاف الإحصائيات والبيانات المقدمة عن الاقتصاد الجزائري بين البنك الجزائري والبنك الدولي.
- صعوبة ترجمة بعض المقالات والمذكرات الأجنبية.

09. تقسيمات الدراسة:

سعى منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات هذا البحث وللإجابة على الإشكالية فقد قسم البحث فصلين يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري والأدبي لسعر الصرف ومعدل التضخم

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2024



الفصل الأول:

الإطار النظري والأدبي

ل سعر الصرف ومعدل التضخم

1. الإطار الأدبي والنظري لسعر الصرف ومعدل التضخم

يعتبر كل من سعر الصرف ومعدل التضخم من أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تحظى باهتمام واسع من السلطات والباحثين على حد سواء، لما لهما من تأثير على اقتصاديات الدول و مدى استقرارها، حيث يعتبر سعر الصرف أداة الربط والقياس للعملة الوطنية ومختلف العملات الخارجية، أما التضخم يعكس مدى الاختلال في التوازن في الأسعار وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة وثيقة بين هذين المتغيران، حيث تؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلى تأثيرات مباشرة على المستويات العامة للأسعار.

وبالتالي سنعرض في هذا الفصل الجانب النظري لهذه الدراسة، من خلال التطرق للأساسيات المتعلقة بسعر الصرف ومعدل التضخم، في محورين هما:

1. الدراسة الأدبية لسعر الصرف ومعدل التضخم والعلاقة بينهما.

2. الدراسات السابقة للموضوع.

1 : الإطار النظري لسعر الصرف :

يشتمل هذا المحور العديد من التعاريف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، بالإضافة إلى أشكاله، أنواعه، وظائفه، والأنظمة والنظريات المحددة له.

1-1: ماهية سعر الصرف:

ظهرت النقود نتيجة للتطور الطويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات إذ تعتبر وسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، حيث أن التعامل ضمن الدولة الواحدة يتطلب استخدام عملة واحدة وهي العملة المحلية للبلد، أما عند قيام الدولة بالتعامل مع العالم الخارجي فإن ذلك يترتب عليه تغيير عملتها مع عملات شركائها التجاريين، وبالتالي تظهر مشكلة حساب القيمة التبادلية لعملة الدولة وهذا أدى إلى قيام عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف نجم عن التجارة بين هذه الدول.

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح أو تعريف مفهوم سعر الصرف، ويقصد بسعر الصرف بأنه " كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق. " ¹

كما عرف سعر الصرف على أنه " عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية "، أي سعر الصرف هو الأداة التي ترتبط بين الاقتصاد المحلي ومختلف الاقتصاديات، إضافة إلى كونه يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في الأسواق الأجنبية ² . "

سعر الصرف هو " سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمنًا لها ف سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على عملة وحدة من عملة أخرى ³ . "

" يقصد بسعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، بمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى ⁴ . "

➤ طرق تسعير العملات:

هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر ⁵:

¹ - عبد الله رائد واخرون، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن، 2013، ص: 53.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 96.

³ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص: 244.

⁴ محمد كمال الحمزاوي، سعر الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17

⁵ الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 96.

أ- **التسعير المباشر (التسعير المؤكد):** فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.
وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، إذ أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى في المركز المالي في لندن يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:
1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي.

ب- **التسعير غير المباشر (التسعير غير المؤكد):** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، وفي الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي:

1 دولار أمريكي = 59.67 دينار.

1-2: أشكال وأنواع سعر الصرف.

في الواقع العملي، لا يكفي تحديد سعر الصرف على حسب التسعيرات اليومية فقط، بل تأخذ عدة اعتبارات ومتغيرات في الحسبان مثل الزمن، مستوى الأسعار، معيار الحقيقية معيار الإسمية، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الأشكال التالية لأسعار الصرف.

1-2-1: أشكال سعر الصرف:

أولاً: سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، كما يمكن تعريفه على أنه سعر العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية.¹

وهو سعر عملة ما، يحدد عن طريق اللقاء بين العرض والطلب في سوق الصرف، وتكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل مع عملة واحدة فقط.²

¹ - بلقاسم، العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون المعهد العربي

للتخطيط بالكويت، 2003، ص: 1

² - طارق، شوقي، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص: 20.

الفصل الأول: الإطار النظري والأدبي لسعر الصرف ومعدل التضخم

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف إلى سعر صرف رسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل تذبذبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم¹، ومنه يتبين أن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشر منافسة للإنتاج الوطني.

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي الذي يرتبط بسعر الصرف الإسمي والأرقام القياسية للأسعار وفق الصيغة التالية:

$$TCR = \frac{TCN \cdot Pd}{Pf}$$

حيث تمثل كل من:

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الإسمي

Pd ، Pf : الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية على التوالي

ويتم احتساب الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك وفق العلاقة التالية: $P_t = P_{t-1}(1+inf_t)$

حيث تمثل P_t و P_{t-1} الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للسنتين (t) و (t-1)

inf_t : معدل التضخم.

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي: يعتبر هذا السعر المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، فمن شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار.²

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.³

¹ بن قدور علي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار مجدلاوي، 2017، ص26

² مسعود مجبونة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص73.

³ عبد الجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص106.

خامساً: سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي يمثل توازن ميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.¹

1-2-2: أنواع سعر الصرف:

يمكننا التمييز بين نوعين من سعر الصرف وهما سعر الصرف العاجل (الفوري) وهو المعمول به في الأسواق الفورية (العاجلة)، وسعر الصرف الآجل المعمول به في الأسواق الآجلة.

أولاً: سعر الصرف العاجل (الفوري): ويقصد به سعر الصرف السائد يوم حدوث صفقة تبادل وإتمام عملية التسليم الفوري،² ويكون التسليم والاستلام في نفس اليوم أو خلال 48 ساعة كأقصى تقدير من تاريخ الاتفاق على الصفقة.

ثانياً: سعر الصرف الآجل: يعرف سعر الصرف الآجل على أنه السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق (أجل) لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويكون تنفيذ العملية كأقل تقدير بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.³

1-3-3: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه:

1-3-1: وظائف سعر الصرف: توجد عدة وظائف لسعر الصرف، نوجزها فيما يلي⁴:

- **وظيفة قياسية:** يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- **وظيفة تطويرية:** وهنا يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

¹ لحو موسى بوخاري، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2010، ص120.

² إبراهيم جابر السيد، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الدولية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013، ص55.

³ مدحت صادق، النقود الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص168.

⁴ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة 2 سنة 2002، ص 149-150.

- **وظيفة توزيعية:** وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول.

1-3-2: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

تتعدد العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، ويمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

- **معدلات التضخم:** الدول ذات التضخم المرتفع تشهد عادة انخفاضاً في قيمة عملتها، وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية.¹
- **أسعار الفائدة:** ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يزيد الطلب على العملة ويرفع سعر صرفها.²
- **ميزان المدفوعات:** العجز المستمر في الحساب الجاري الواردات تفوق الصادرات يضغط على العملة المحلية نحو الانخفاض.³
- **الدين العام:** المستويات المرتفعة للدين العام قد تؤدي إلى التضخم وتراجع قيمة العملة، وتقلل من ثقة المستثمرين.
- **تدفقات رؤوس الأموال واحتياطيات الصرف الأجنبي:** زيادة تدفقات رؤوس الأموال ترفع قيمة العملة، والاحتياطيات تستخدم لاستقرار سعر الصرف.
- **شروط التبادل التجاري:** تحسن شروط التبادل (ارتفاع أسعار الصادرات نسبة للواردات) يعزز قيمة العملة، وتدهورها يؤدي لتراجعها.
- **الانفتاح الاقتصادي:** يزيد من حساسية سعر الصرف للعوامل الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال.
- **أسعار النفط (في حالة الجزائر):** ارتفاع أسعار النفط العالمية يزيد إيرادات العملات الأجنبية، مما يعزز قيمة الدينار الجزائري.
- **الاستقرار السياسي والمؤسسي:** يعزز ثقة المستثمرين ويجذب الاستثمارات، مما يدعم قيمة العملة المحلية.

¹ شلوفي عمير، سيبوا زينب. (2021). أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018. مجلة التنظيم والعمل، 10(3)، 169-186.

² مختاري عادل، بن البار محمد. (2021). أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة (1980-2018). مجلة التنظيم والعمل، 10(3)، 49-65.

³ طوير أمال، مختاري عبد الجبار. أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر.

1-4: أنظمة سعر الصرف والنظريات المحددة له:

1-4-1: أنظمة سعر الصرف:

لقد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، مروراً بنظام بروتون وودز الذي كان يقوم على أساس الدولار الأمريكي ولكن مع إعلان الرئيس نيكسون سنة 1971 على منع تحويل الدولار إلى ذهب وانتهاء نظام بروتون وودز عرف نظام الصرف نمطين أساسيين الأنظمة الثابتة والمرنة لسعر الصرف، بالإضافة إلى ما يعرف بالنظم الوسيطة.¹

ويقصد بنظام سعر الصرف بالقواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى.²

ويمكن تعريفه "نظام سعر الصرف هو الإطار القانوني أو القواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وتحدد دور السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، وتتحدد كفاءة النظام من خلال قدرته على امتصاص الصدمات الاسمية والاضطرابات الحقيقية واستقرار أسعار الصرف".³

تعددت أنظمة سعر الصرف بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، والتي يقصد بها الطريقة التي على أساسها تحدد أسعار صرف العملات، ويمكن ذكرها فيما يلي:⁴

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت:

هي تلك الأنظمة التي تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، أو تتحرك داخل هامش ضيق، ويمكن تمييز نوعين من أسعار الصرف الثابتة وهي كالاتي:

أ- أنظمة أسعار الصرف الثابتة (العملة واحدة): تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر إتجاه الزمن تجاه العملة المرتبطة بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة. بمعنى أن سعر صرف عملة البلد مربوطة بعملة دولية قوية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار والمكانة.

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003-2004، ص 115.

² عبدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 70.

³ عبيدات عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 71.

⁴ نوال بن خالدي، مطبوعة في مقياس المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021، ص 39-41.

ب- أنظمة أسعار الصرف الثابتة (سلة من العملات): تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال ومن بين السلات المشهورة، سلة حقوق السحب الخاصة.

ثانياً: نظام الصرف المرن:

تعتبر أنظمة أسعار الصرف المرنة عن تلك الأنظمة التي تحدد وفقها القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى، أي في هذا النظام لا تتدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث، لأن قوى السوق كفيلة بذلك. وتختلف أنظمة أسعار الصرف المرنة تختلف في درجة المرونة، وهي كالآتي:

- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد ومثال على ذلك آلية النظام النقدي الأوروبي، الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال $(-2.25, +2.25)$ مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

- أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع، حيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية، وهذه الأنواع هي:

أ- أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات: وفقاً لهذا النوع، يتم تعديل العملة صعوداً وهبوطاً تلقائياً مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة. وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها مراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين. كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي تجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفاً.

ب- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار: في هذا النوع يترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع لجوء البنك المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات.

ت- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر: في هذا النوع لا تتدخل السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملات بحيث يتغير هذا الأخير على مستوى سوق الصرف يومياً، وذلك حسب قوى العرض والطلب.

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف:

هو نظام تحتكر فيه الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعا وشراء وهي التي تقوم بتحديد قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون الأخذ بعين الاعتبار قوى العرض والطلب، حيث أن ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية لا يتم إلا وفقا لقرارات السلطة العامة.

1-4-2: النظريات المحددة لسعر الصرف:

توجد العديد من النظريات والنماذج التي تحدد سعر الصرف، من أهمها ما يلي:

01- **نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP):** يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي " Gustav Cassel " الذي قام بصياغتها عام 1921، عندما أصدر كتاب بعنوان " كمية النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914"

تعادل القدرة الشرائية هي النظرية التي وضعت علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف في سوق الصرف لعملة بلدين تنطلق هذه النظرية من فكرة أن سعر الصرف يتطور بدلالة القدرة الشرائية للعملة¹. وتنطلق هذه النظرية من الفرضيات التالية:²

- كمال الأسواق المالية أي غياب الرقابة الإدارية وتكاليف التبادل والجباية،
- كمال أسواق السلع والذي يترجم بغياب حقوق الجمارك وأعباء التبادل، وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين عملةتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين. ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية في كلا الدولتين، ومنه فإن السعر التوازني الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملةتين. وتأخذ نظرية تعادل القوة الشرائية صيغتين:³ صيغة مطلقة وصيغة نسبية.

أ - الصيغة المطلقة:

تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد والذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تتبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية أي ينبغي أن يكون لنفس السلعة سعر واحد في كل الأقطار، إضافة إلى ذلك نفترض أن السوق تامة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إلى جانب الانتقال

¹ بن قنور علي، مرجع سابق، ص 33-34.

² Bourguinat, H (1995), Finance internationale, 3ème édition, PUE, Paris, P378.

³ عبد الله بن سلوى رشيدة، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1980-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2020-2021، ص11.

التام للمعلومات وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلاً عن تجانس السلع في كل البلدان، وعليه فإن النظرية تشير في صيغتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدة من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملة كل في بلدها، فإذا رمزنا لسعر الصرف بالرمز E_t وإلى مؤشر الأسعار بالرمز P^t وإلى مؤشر الأسعار الأجنبية بالرمز P^* فإنه يمكن التعبير عن الصيغة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

$$E_t = \frac{P_t}{P^*}$$

ب - الصيغة النسبية:

تتصرف نظرية القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، فنقول إن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم فإن السعر يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.

02 - نظرية تعادل معدلات الفائدة:

تعتبر من بين المحددات الأساسية لسعر الصرف فهي تسعى للكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف¹، حسب هذه النظرية معدلات الفائدة السائدة في دولتين تؤثر وبعد فترة معينة على سعر الصرف هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة السائد في ذلك البلد وبعد تلك المدة أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر بعد نفس المدة والعكس صحيح.²

03 - النظرية الإنتاجية:

من خلال تسمية هذه النظرية يتضح لنا أنها تحدد أسعار الصرف على أساس الجهاز الإنتاجي للدولة، أي أن القيمة الخارجية لعملة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة الجهاز الإنتاجي، بحيث كلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، كلما زادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة والعكس صحيح.³

04 - نظرية كمية النقود:

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات قيمة العوامل الأخرى مثل سرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا يؤثر سلباً على التنافسية مقابل دول منافسة، مما يحفز الاستيراد ويقلل من الصادرات. ونتيجة لذلك، يزيد الطلب على العملات الأجنبية لتسوية

¹ بن قنور على، مرجع سابق، ص 37.

² طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 104.

³ عبد الله بن سلوى رشيدة، مرجع سابق، ص 12.

المدفوعات الدولية للأفراد والشركات المحلية، وينخفض الطلب على العملة المحلية ويزداد عرضها. وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.¹

05 - نظرية الأرصد:

بناء على هذه النظرية فإن قيمة سعر الصرف تتحدد على أساس وضع ميزان المدفوعات، فالدولة التي يكون لديها فائض فإن قيمة عملتها ترتفع، أما الدولة التي لديها عجز في ميزان مدفوعاتها فإن قيمة عملتها تنخفض.²

06 - نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات معدل تضخم ... إلخ، وفي السوق الكفاء:³

➤ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

➤ تكاليف المعاملات ضعيفة.

➤ تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

✓ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقد).

✓ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

07 - نموذج Mundell-Fleming:

يعتبر نموذج مندل فليمنج تطورا أساسيا في الفكر الاقتصادي، فهو من الأبحاث الأولى والرائدة في مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح سواء في ظل نظام ثبات معدل الصرف أو نظام التعويم، ناهيك عن تركيزه على حساب رأس المال آخذا في اعتباره درجة سيولة رأس المال وتأثيرها على طبيعة التحليل. ويشير نموذج Mundell Fleming إلى عدم جدوى السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نظام ثبات معدل الصرف أيا كانت درجة سيولة رأس المال، ويكون التركيز حينئذ على السياسة المالية أكثر فعالية ولا سيما في ظل درجة عالية من سيولة رأس المال، أما في ظل نظام تعويم معدل الصرف تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية في

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009، ص 288.

² عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2009، ص 116.

³ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 122-123.

التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، كلما ازدادت درجة السيولة الدولية لرأس المال، ومن ثم تزداد قدرة البنك المركزي على إتباع سياسة نقدية تتسم بالاستقلالية والفعالية في ظل نظم التعويم عنه في ظل نظم ثبات معدل الصرف. وعليه، يمكن القول بأن نموذج Mundell-Fleming يمثل أساساً جيداً انطلقت منه دراسات لاحقة عديدة لتحديد ونمذجة معدل الصرف، أهمها النماذج النقدية لمعدل الصرف أو ما يعرف بالمنهج النقدي المعدل للصرف.¹

2: الإطار النظري لمعدل التضخم:

2-1: ماهية التضخم وأنواعه:

يعد التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات والأفراد على حد سواء، لما له من انعكاسات مباشرة على السلوك الاقتصادي، سواء في جانبه الاستهلاكي أو الاستثماري. وقد ارتبطت نشأة هذه الظاهرة بظهور النقود الورقية والتوسع في الائتمان، وما رافق ذلك من غياب التغطية الكاملة للنقود بما يقابلها من معادن نفيسة أو عملات أجنبية قوية. ومع مرور الزمن، أصبح التضخم ظاهرة لصيقة خاصة بالدول النامية، حيث يمثل أحد التحديات الكبرى التي تعيق مسارها التنموي وتزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يلي سيتم تقديم بعض التعاريف عن التضخم، أنواعه، أسبابه، الآثار الاقتصادية والاجتماعية، أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

2-1-1 ماهية التضخم:

تعددت التعريفات المتعلقة بظاهرة التضخم، وسبب هذا التعدد هو المنظور الذي تركز عليه هذه التعريفات المختلفة. ولكنها كلها تدور حول فكرة أساسية تتمثل في حدوث زيادة في كمية النقود دون أن تقابلها زيادة مماثلة أو مشابهة لكمية السلع والخدمات المنتجة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات وفي ذات الوقت تدهور في قيمة النقود أي قوتها الشرائية، وهنا يمكن القول بحدوث ظاهرة التضخم.

➤ **تعريف التضخم بناء على مسبباته:** يعتمد هذا التعريف على النظرية الكمية للنقود التي ترى أن التضخم يحدث نتيجة زيادة العرض النقدي. وفقاً لـ "إيرفنج فيشر"، زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور التضخم المنظرون الجدد، مثل "فريدمان"، يؤكدون أن التضخم

¹ عبد الله بن سلوى رشيدة، مرجع سابق، ص 13.

هو ارتفاع مستمر في الأسعار ويعتبرونه ظاهرة نقدية بالأساس، حيث يعرف بـ "تقود كثيرة تطارد بضائع قليلة".¹

➤ **تعريف التضخم بناء على أسبابه:** يرى الاقتصاديون من المدرسة الكينزية أن التضخم يحدث نتيجة عدم التوازن بين الطلب والعرض. "كينز" يعرف التضخم بزيادة في القدرة الشرائية دون زيادة في الإنتاج.

بينما يرى "بيجو" أن التضخم يظهر عندما تتجاوز الزيادات في الدخل النقدي الزيادات في الإنتاج. كما يشير "ليرنر" إلى أن التضخم يحدث عند زيادة الطلب على العرض.

➤ **تعريف التضخم بناء على خصائصه ومظاهره:**

يعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر وملحوظ في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة، من بين الاقتصاديين الذين يدعمون هذا التعريف "الفريد مارشال" و"فردمان"، حيث يرون أن التضخم هو حركة عامة لارتفاع الأسعار. ووفقا للأمم المتحدة، هو الزيادة المستمرة في متوسط أسعار التجزئة.²

باختصار التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتجلى في ارتفاع مستمر للأسعار نتيجة زيادة العرض النقدي أو الطلب مع قلة العرض.

2-1-2: أنواع التضخم

اختلف في تحديد أنواع التضخم من طرف علماء الاقتصاد فمنهم من قسمه من حيث قوته، ومنه من قسمه من حيث المنشأ، ومنه قسمه من حيث النتيجة لكن اغلب التقسيمات كانت على النحو التالي:

أولاً: حسب تحكم الدولة في الجهاز الائتمان:

- 1- **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار والأجور والنفقات دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.³
- 2- **التضخم المكبوت (المقيد):** يعرف التضخم المكبوت بأنه وضع قيود وضوابط قانونية وإدارية تفرضها السلطات الحكومية للحيلولة دون ارتفاع أسعار السلع الأساسية، رغم وجود ضغوط

¹ محمد جبوري، أثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام ARDL للفترة 2000-2022، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2024، ص 240.

² نفس المصدر السابق، ص 241.

³ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، 2011، ص 25.

تضخمية كامنة. تهدف هذه السياسة إلى كبح جماح الإنفاق ومنع تدهور القوة الشرائية بصفة مؤقتة¹.

ومن هنا يأتي دور الدولة في منع استمرارية الارتفاعات السعرية وانتشارها وتبقى الظواهر التضخمية موجودة لكن تسعى السلطات للحد منها بصفه مؤقتة.

ثانياً: حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:

كلما كان هناك تنوع في القطاعات الاقتصادية تنوعت الاتجاهات التضخمية فالتضخم الذي يفتش في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية.

1- **التضخم السلعي**: هو تضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعتر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمار.

2- **التضخم الربحي**: يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

3- **التضخم الداخلي**: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج

4- **التضخم الأجرى**: وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

5- **التضخم الإنفاقي**: وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة².

ثالثاً: التضخم حسب قوته:

1- **التضخم المعتدل**: هو تضخم سنوي تدريجي وبطيء ذو خانة واحدة لا يحدث ارتفاعات متفاقمة في الاسعار انما ترتفع بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبياً بحيث لا تفقد النقود الثقة بها وبالتالي يستعد الأفراد بالاحتفاظ بالنقود لأن قيمتها ستبقى بعد حين مستقرة³.

2- **التضخم الجامح**: وهذا النوع من التضخم يحدث خلال فترة زمنية قصيرة جداً وهو أشد أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني، ويؤدي في غالب الأحيان إلى فقدان الكلي للثقة في العملة المحلية

¹ م.م. صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف العراقي 1990-2005، معهد الإدارة الرصافة، العدد 17، 2008، ص 59.

² وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 25

³ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010-1431هـ، ص 16

والتخلي عنها مما يؤدي لا محالة إلى تدمير الاقتصاد الوطني وإدخال الدولة في سلسلة من الأزمات الاقتصادية الاجتماعية وحتى السياسية¹.

3- **التضخم الزاحف:** وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر فالزيادة في الأسعار في هذا النوع تكون دائمة ومتتالية.²

4- **التضخم الركودي:** وهذا النوع يتزامن فيه التضخم مع الركود الاقتصادي، ويعرف أيضا على أنه الوضع الذي يعاني فيه الاقتصاد من انخفاض النمو وارتفاع التضخم في وقت واحد³.

رابعا: التضخم المستورد: التضخم المستورد هو ظاهرة اقتصادية تشير إلى "ارتفاع أسعار السلع والخدمات العالمية التي يتم استيرادها من الأسواق الدولية، سواء كانت سلع وسيطة نهائية، مواد أولية أو مصنعة، أو حتى خدمات هذه الزيادة في الأسعار الدولية تنعكس مباشرة على المستوى المحلي من خلال ارتفاع شامل في معدلات الأسعار داخل السوق المحلية، وبالتالي فإن التضخم المستورد يشمل مدى تأثير الزيادة في الأسعار العالمية على ارتفاع الأسعار في السوق المحلية"⁴

2-2: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

ينتج عن التضخم العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، من أهمها ما يلي:

2-2-1: أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني:

يحدث هذا الأثر أكثر من صدى في المجتمع، فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخلهم في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، ويكون ذلك أكثر وضوحا في حالة تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع والخدمات المختلفة، فالذين ارتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها سيستفيدون. بشكل أكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم ارتفاعا عاديا أو معتدلا من ناحية أخرى يستفيد المقرضون (المدينون) بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار، ويتضرر المقرضون (الدائنون) كثيرا

¹ شلوفي عمير، (التضخم والنمو الاقتصادي) تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة دول المغرب العربي 1980-2014، رسالة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018، ص28.

² خالد أحمد سليمان شبكة، المرجع سبق ذكره، ص16

³ Encyclopedie, encarta, 2005

⁴ صياح وداد اثر التضخم المستورد على مسار التضخم المحلي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NARDAL خلال الفترة 1990-2024 مجلة لباحث الاقتصادي المجلد 12 العدد 01 2025 جامعة برج باجي مختار ص 418

من ذلك، فالمبلغ الذي حصلوا عليه اليوم عند حدوث تضخم متسارع يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداده.¹

2-3-2: أثر التضخم على النشاط الاقتصادي:

يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- يؤدي ضعف القوة الشرائية للنقود إلى التقليل في الادخار.
- يؤدي التضخم إلى دفع رؤوس الأموال للهجرة إلى الخارج حيث يتم تحويل رؤوس الأموال إلى عملات أجنبية حماية لها.
- يشجع التضخم على الاستهلاك حيث تفقد العملة قيمتها يفقد المستهلك ثقته بها فلا يحتفظ بها بل يفضل استبدالها بالسلع.
- ظهور المضاربات في السوق السوداء.
- تتخفيض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار؛
- انتشار التشاؤم تجعل رجال الأعمال يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة وانتشار الفقر.
- يزداد العرض من السلع الكمالية على حساب السلع الضرورية لأن الطبقات الغنية هي القادرة على الاستهلاك أكثر من أصحاب الدخل القليلة.

2-3-3: أثر التضخم على التجارة الخارجية: يؤدي التضخم وارتفاع أسعار السلع إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية، أي حجم الواردات يفوق حجم الصادرات.³

2-3-4: أثر التضخم على الفائدة: بسبب التضخم الخسارة لأصحاب الديون أو المقرضين ولتقادي هذه الخسارة ولتشجيعهم على تقديم أموالهم لمن هم بحاجة لرؤوس الأموال إلى المؤسسات المالية، يجب ان تأخذ آلية تحديد سعر الفائدة معدل التضخم المتوقع بالاعتبار بهدف تعويض اصحاب الاموال عند خسارتهم وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة ويتم حسابها بمعادلة فيشر كما يلي:⁴

$$R = I - F$$

حيث يمثل كل من: R : معدل الفائدة الحقيقي، I : معدل الفائدة الكلي، F : معدل التضخم

¹ خالد واصف الوزني، أحمد واصف الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص304.

² محمد طاقة، وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص 304.

³ عبد الجبار الموسوي صفاء، طه مهدي محمود، التضخم والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 38.

⁴ كراجه عبد الحليم، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007، ص158.

2-4: أسباب التضخم وسياسات علاجه:

2-4-1: أسباب التضخم:

للتضخم ثلاثة أسباب أساسية وهي:

1- **التضخم من جانب الطلب:** يحدث هذا النوع عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في

المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات.¹

2- **التضخم من جانب العرض:** يقف وراء ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة في

الدول المتقدمة.²

3- **التضخم الهيكلي:** السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي

تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي، وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب

4- والعرض الكلي، تلك التغيرات التي تكون نتيجة طبيعة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

خاصة في الدول النامية.³

2-4-2: سياسات علاج التضخم:

تقوم الحكومة بعلاج التضخم من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية وأدواتها المختلفة، ويتم

عرض هذه السياسات كما يلي:

1- **السياسة المالية:** من أهم أدوات السياسة المالية لمعالجة التضخم ما يلي:⁴

الرقابة الضريبية: في حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي هذه السياسة زيادة الإنفاق العام بخفض معدلات

الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك، وأهم وسائلها هي:

¹ خلفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 0225، ص 520.

² كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 0222، ص 500.

³ محمود حسين الوادي كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2021، ص 512.

⁴ سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير جامعة الجزائر، الجزائر، 2022، ص 20.

➤ **سعر الخصم:** ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض.¹

➤ **الاحتياطي الإلزامي القانوني:** عند حدوث التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي، وعندها تقل قدرة البنوك التجارية على منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وبالتالي تخفيض حجم النقد المتاح بين أيدي الأفراد في الاقتصاد.

➤ **عمليات السوق المفتوحة:** في ظل وجود التضخم في الاقتصاد، فإن السلطة النقدية ستقوم ببيع السندات الحكومية وبمعدل عائد مرتفع نوعا ما، الأمر الذي سيعمل على تقليص حجم النقود المعروضة في الاقتصاد وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية للنقود وتخفيض حدة التضخم.

➤ **الرقابة على الدين:** حيث تلجأ الحكومة إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، مما يؤدي إلى تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية.

➤ **الرقابة على الإنفاق العام:** في حالة التضخم تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية للتأثير في الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي والعكس صحيح.

2- **السياسة النقدية:** أن السياسة النقدية المستخدمة لمواجهة التضخم تقوم على تحقيق انكماش في العمل المصرفي في الاقتصاد من خلال الأدوات النقدية التالية:

سعر الفائدة: في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي ليحدث التوازن عن طريق سعر الفائدة، حيث يقوم برفع سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية من أجل الحد منها وبالتالي القضاء على التضخم.

3: قنوات انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية:

يعد موضوع انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية من أكثر القضايا حيوية في السياسة النقدية الحديثة، خاصة في الاقتصادات النامية والمكشوفة تجاه الخارج مثل الجزائر.² ووفقا للدراسات الحديثة، يعرف أثر العبور بأنه النسبة المئوية للتغير في الأسعار المحلية (سواء أسعار الواردات أو المستهلك) الناتج عن تغير في سعر صرف العملة الوطنية بنسبة 1%.³

1 رشيدة حسيب، معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع 2021-2022، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 252، ص 12-12.

² Bank of Algeria, **Inflation Dynamics and Determinants in Algeria: An Empirical Investigation**, Working Paper 1-2022, Banque d'Algérie, Algérie.

³ المرجع نفسه، ص 05.

ينتقل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري إلى التضخم عبر مسارين رئيسيين متداخلين يعكسان اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج:

1- **القناة المباشرة:** تعمل من خلال التغير الفوري في أسعار السلع المستوردة النهائية والوسيطة، حيث يؤدي انخفاض قيمة الدينار إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد مقومة بالعملة المحلية، مما يرفع مؤشر أسعار المستهلك بشكل مباشر.¹

2- **القناة غير المباشرة:** القناة الغير مباشرة تنشط عبر قناة الطلب الكلي؛ حيث يدفع انخفاض قيمة العملة المستهلكين إلى استبدال الواردات الغالية بمنتجات محلية، مما يزيد الضغط على طاقات الإنتاج الوطنية ويسهم في رفع الأسعار.² بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يطالب العمال بزيادات أجرية لتعويض فقدان القوة الشرائية، ما يولد حلقة "أجر-سعر" تُعزز من حدة التضخم في المدى المتوسط.³

¹ Taylor, John B, **Low Inflation, Pass-Through, and the Pricing Power of Firms**, European Economic Review, Elsevier, Netherlands, 2000, pp 1395.

³ Taylor, John B , ibid , p 1400 .

³ Abdi et al, **Testing the non-linearities of exchange rate pass-through in Somalia: does dollarization affect consumer prices?**, Cogent Economics & Finance, Taylor & Francis, United Kingdom, 2024, pp9.

II : الدراسات السابقة:

1: الدراسات الأجنبية:

❖ دراسة Murat EMİKÖNEL and Ayhan ORHAN جامعة كجالي تركيا:

تهدف الدراسة التي أجراها الباحثان إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم لخمسة دول وهي: البرازيل، الهند، إندونيسيا، جنوب أفريقيا، وتركيا، للفترة الممتدة 1990 حتى 2020، حيث تم اعتماد نموذج ARDL، وسعت الدراسة لتحديد مدى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل والقصير بين المتغيرين. وقد كشفت النتائج على ما يلي:

- وجود تكامل مشترك بين سعر الصرف ومعدل التضخم في جميع الدول محل الدراسة، ومع ذلك تباين الأثر الفعلي في المدى الطويل؛
- أظهرت أسعار الصرف تأثيرا إحصائيا معنويا على التضخم في كل من إندونيسيا وجنوب أفريقيا، في حين كان هذا التأثير غير معنوي في المدى الطويل لكل من البرازيل والهند وتركيا؛
- توصلت الدراسة أن جنوب أفريقيا هي الأكثر تأثرا بالنسب المئوية، حيث تؤدي زيادة وحدة واحدة في سعر الصرف إلى رفع التضخم بنحو 2 %؛
- وتخلص الدراسة إلى أن استقرار أسعار الصرف يعد عاملا حيويا، مما يتطلب من هذه الدول معالجة مشكلاتها الهيكلية وتقليل التبعية الاقتصادية لضمان استقرار الأسعار والاستدامة الاقتصادية.

❖ دراسة IDORO, Dumebi and Victor Chukwunweike 2024

- تناولت هذه الدراسة تحليل وتقييم العلاقة بين التضخم وتقلبات أسعار الصرف ومعدل النمو الاقتصادي في نيجيريا، خلال الفترة 1986-2022، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترة الزمنية الموزعة ARDL ، لتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل والقصير، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها أن متغيرات التضخم ومؤشر أسعار المستهلك ، ومؤشر أسعار المنتجين لم تظهر أي تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الحقيقي، كما أكدت الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف والميزان التجاري ظلت ضمن القيم الاحتمالية غير المعنوية، مما يعني ضعف أثرها المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن استقراره سعر الصرف تفضل ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الثقة في السوق الوطنية.

❖ دراسة رفيق معمر البشير سلطان جامعة الزيتونة، ليبيا 2024:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، وأثبتت النتائج المتوصل إليها وجود علاقة تكامل مشترك وتوازن

طويل الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث تبين وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، كما كشفت نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير جاء سالبا ومعنويا (-0.6908) مما يعنى أن ما يقارب 69 % من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها سنويا للعودة للوضع التوازني، وخلصت هذه الدراسة إلى أن استجابة التضخم لصددمات سعر الصرف تعكس هيكلية الاقتصاد الليبي المعتمد على الإستيراد.

2: الدراسات المحلية:

دراسة عبد السلام هلال، نبيل برحمية، نورة قدوش 2025:

تناولت هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، هدفت الدراسة إلى قياس مدى انتقال تقلبات سعر الصرف إلى مستويات الأسعار، وكيف تؤثر الصدمات التضخمية بدورها على قيمة الدينار. أظهرت النتائج ما يلي:

- وجود علاقة متبادلة قصيرة الأجل: إذ يؤدي انخفاض قيمة الدينار إلى ارتفاع ملحوظ في التضخم، بينما تؤدي الصدمات التضخمية إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وضغط إضافي على سعر الصرف.
- غير أن اختبارات التكامل المشترك لم تثبت وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين المتغيرين، ما يعني أن التأثيرات تبقى مؤقتة وغير دائمة.
- كما أبرزت الدراسة أن العوامل الخارجية مثل أسعار النفط والسياسات النقدية المحلية تلعب دورا وسيطا مهما في تحديد قوة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف.
- وأوصى الباحثون بضرورة تبني سياسة صريحة لاستهداف التضخم، وتعميق تحرير سوق الصرف، وتعزيز الشفافية في السياسات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك شددوا على أهمية تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتقوية مناخ الاستثمار لمواجهة هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.
- كشفت الدراسة أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر قوية على المدى القصير لكنها غير مستقرة على المدى الطويل، وهو ما يفرض على السلطات النقدية والمالية اعتماد إصلاحات هيكلية لضمان الاستقرار الاقتصادي.

❖ دراسة راهم الخديري 2024:

سعت هذه الدراسة إلى إيجاد أثر تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2023، اعتمدت الدراسة على منهجية الاقتصاد القياسي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها أن العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف هي علاقة عكسية، أي كلما زاد معدل التضخم انخفض سعر الصرف، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، كما أظهر تحليل التباين أن ما يفوق 95 % من تغيرات كل متغير تفسرها صدمات المتغير نفسه، وتوصلت الدراسة أن الصدمات المفاجئة والطفيفة في سعر الصرف تؤدي إلى أثر عكسي مباشر وواضح على مستويات الأسعار، حيث يؤدي انخفاض قيمة صرف الدينار إلى ارتفاع تكلفة الواردات مما يولد تضخما مستوردا، وهو ما يعكس خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي تمثل فيه الصادرات النفطية أكثر من 90 %، والاعتماد على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي، كما أوصى الباحث بضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية وتنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل التبعية للخارج والمحافظة على استقرار الأسعار.

❖ دراسة لموتي محمد 2018:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016، استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وقد تم اختيار هذا النموذج بعد اجتيازه لكل الاختبارات الإحصائية الضرورية وتأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

نموذج الانحدار الذاتي للفترة الموزعة ARDL هو النموذج الأمثل لدراسة أثر سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر لأنه الأفضل بالنسبة للسلاسل الزمنية التي درجة تكاملها واحد على الأكثر.

- أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر، وهو ما يتوافق إلى حد ما مع النظرية الاقتصادية.
- بينت الدراسة أن التأثير الجوهري لارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار 0.13 وحدة على المدى الطويل.
- بلغت قيمته معامل تصحيح الخطأ (-0.4568) وهي إشارة سالبة ومعنوية إحصائيا، مما يعني أن 45.68% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في كل فترة زمنية (سنة) للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.
- خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف يعد مفسرا هاما لمعدل التضخم في الجزائر، وأن استقراره يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والحد من الضغوط التضخمية.

❖ دراسة موسي آسية، ورحلة زهرة، قبال زين الدين 2020:

حللت هذه الدراسة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 باستخدام مناهج وصفية وقياسية متقدمة، كنموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية، توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين في المدى القصير، تتحول إلى عكسية في المدى الطويل، رغم وصف هذه العلاقات إحصائياً بأنها ضعيفة. كما أثبتت الدراسة وجود سببية أحادية الاتجاه تمتد من سعر الصرف نحو التضخم، مما يعني أن تقلبات العملة هي التي تقود تغير الأسعار وليس العكس. وأظهر نموذج تصحيح الخطأ ECM أن 51.7% من انحرافات المدى القصير تصحح سنوياً للعودة للمسار التوازني، كما خلصت الدراسة إلى أن سياسة تخفيض قيمة العملة لم تكن حلاً مثالياً، نظراً لآثارها السلبية على القدرة الشرائية وضعف تأثيرها في تحسين الوضع الاقتصادي العام في المدى البعيد.

❖ أطروحة دكتوراه لفضل سليمة 2020-2021:

تناولت هذه الأطروحة تحليل أثر التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف على التضخم المحلي في الجزائر، حيث تم فحص هذه العلاقة عبر مرحلتين، الأولى اعتمدت على نماذج ARDL و NARDL للفترة الممتدة من 1986 إلى 2019، بينما ركزت المرحلة الثانية على بناء نموذج هيكلي ديناميكي للفترة الممتدة من جانفي 2010 إلى سبتمبر 2020، وأثبتت النتائج وجود علاقة طردية مباشرة في الأجل القصير بين معدل التضخم المحلي والتضخم المستورد، وكذا بين تغيرات سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، كما توصلت النتائج إلى أن استجابة التضخم لصدمات أسعار النفط العالمية كانت ضعيفة، في المدى القصير وعكسية في المدى الطويل، وبيّنت الدراسة أن متغيرات الاقتصاد الجزائري تستجيب بشكل معنوي وإحصائي للصدمات الخارجية الكبرى.

3: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

الجدول 01 : ملخص الدراسات التي استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

الكاتب	الفترة الزمنية	معامل ECM	أهم النتائج
المذكرة الحالية	2024-1990	-42.16%	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم
رفيق معمر سلطان	2022-2000	-69.08%	علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في ليبيا
لموتي محمد	1970-2016	-45.68%	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم
فضل سليمة	2019-1986	-191%	أثر طردي للتضخم المستورد وعرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم المحلي
EMİKÖNEL and ORHAN	2022-1988	/	وجود تكامل مشترك في البرازيل، الهند، وتركيا النتائج تختلف حسب مرونة كل اقتصاد

المصدر: من إعداد الطالبين.

ثانياً: الدراسات التي استخدمت مناهج قياسية:

الجدول 01: ملخص الدراسات التي استخدمت مناهج قياسية مختلفة عن ARDL

الكاتب	نوع النموذج	الفترة الزمنية	معامل ECM	أهم النتائج
موسي آسية وآخرون	ECM واختبار السببية	1980-2018	-51.7%	علاقة طردية قصيرة الأجل تتحول إلى عكسية في الأجل الطويل، سببية سعر الصرف نحو التضخم
راهم الخديري	VAR	2008-2023	-	انعدام علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، التأثير ناتج عن الصدمات المؤقتة
عبد السلام هلال	VAR	1990-2023	-	وجود علاقة متبادلة في الأجل القصير فقط

المصدر: من إعداد الطالبين.

❖ من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية المبينة في الجدولين رقم (01) و رقم (02) نلاحظ ما يلي:

1- الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة التي استخدمت نموذج ARDL في حسم وجود علاقة طويلة الأجل.

2- سرعة التصحيح: سجلت الدراسة الحالية سرعة تصحيح معقولة (42.16%) وهي قريبة من نتائج لموتي محمد (45.68%)، لكنها أبطأ من الحالة الليبية في دراسة رفيق معمر سلطان (69.08%).

3- الحادثة: تعتبر الدراسة الحالية الأحدث زمنياً، وهي تغطي تداعيات مرحلة كورونا والتحولت الاقتصادية الراهنة في الجزائر

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري والأدبي لسعر الصرف ومعدل التضخم، حيث تم تناول المفاهيم الأساسية لسعر الصرف ومعدل التضخم، لكونهما متغيرين محوريين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقد قمنا باستعراض سعر الصرف لكونه أداة الربط الأساسية بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، مع تبيان أشكاله، وظائفه، والأنظمة والنظريات المحددة له، وبالمقابل تم التطرق لمعدل التضخم، حيث تم تشخيصه كاختلال نقدي وهيكل، يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية، مع التطرق إلى مختلف أنواعه، وأسبابه، كما شرحنا السياسات المالية والنقدية التي تستخدم لمعالجه والتقليص من أثاره، وقد خلص الإطار النظري إلى أن العلاقة بين المتغيرين تفسر من خلال قنوات انتقال أثر سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتغذية الضغوط التضخمية عبر قنوات مباشرة وقنوات غير مباشرة. كما أثرت الدراسات السابقة هذا الفصل من خلال إبراز التباين المنهجي في قياس هذه العلاقة، مؤكدة على تفوق النماذج الحديثة كنموذج ARDL في تشخيص الاقتصاد الجزائري الريعي. وعلى هذا الأساس يمهّد هذا الفصل الطريق للدراسة القياسية الرامية لاختبار فرضيات الدراسة وقياس أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2024.



الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على

التضخم في الجزائر خلال الفترة

2024-1990

تمهيد:

بعدما عرضنا في الفصل الأول الإطار النظري المتعلق بسعر الصرف وعلاقته بمعدل التضخم، وكذا الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى عرض الجوانب التطبيقية للدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2024). ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الريعي واعتماده على الاستيراد بشكل أكبر، تم اعتماد متغير معدل التضخم (INF) كمتغير تابع، بينما شملت المتغيرات المستقلة سعر الصرف الرسمي (EXR) كمتغير مستقل رئيسي، الكتلة النقدية (M2)، الواردات (IMP)، والناجى المحلي الإجمالي (GDP)، ولتحقيق دقة قياسية أعلى تم تحويل متغيرات (EXR, M2 , IMP, GDP) إلى صيغتها اللوغاريتمية (LN) لتقليل التشتت وعدم التجانس.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لتأثير الصرف على التضخم خلال الفترة 1990-2024

1 - طريقة وأدوات الدراسة وتحليل تطورات متغيرات الدراسة :

من خلال هذا المبحث سنوضح الأدوات الطريقة الأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية، حيث سنقوم بعرض تطور متغيرات الدراسة، وتحليل البيانات ثم ندرس استقراره السلاسل الزمنية.

1-1 : الأدوات المستخدمة:

من أجل التوصل إلى نتائج جيدة سنقوم بإتباع منهجية المعتمدة في الاقتصاد القياسي، لضمان الوصول إلى النموذج الأمثل، بإتباع مراحل فحص المتغيرات ودراسة الترابط بينها و دراسة إستقراريتها، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من مصادر موثوقة التي تعتمد عليها غالبا مختلف الدراسات والأبحاث العلمية، اشتمل الإطار الزمني للدراسة على البيانات السنوية للفترة (1990-2024)، وتعتمد دراستنا على بناء نموذج قياسي من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، باستخدام برنامج (EViews10)، نظرا لما يوفره من مزايا في التعامل مع السلاسل الزمنية.

1-2 : المجتمع وتعريف متغيرات الدراسة

سنوضح فيما يلي متغيرات الدراسة والنموذج القياسي الذي سنعتمده في دراستنا.

1-2-1: المجتمع: يشمل جميع العناصر التي لها علاقة بمشكلة الدراسة، حيث تم الحصول على متغيرات الدراسة من الاقتصاد الجزائري ومن هنا فالإقتصاد الجزائري يعتبر مجتمع الدراسة.

1-2-2: عينة الدراسة: عبارة عن مجموعة جزئية من مجمع الدراسة، واقتصرت العينة على السلاسل الزمنية لسعر الصرف الرسمي، معدل التضخم، الكتلة النقدية، الواردات، والنواتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1990 حتى 2024 أي أن حجم العينة المستعملة هو 35 مشاهدة.

1-2-3: مصادر جمع البيانات: اعتمدنا في بحثنا هذا على مصدرين أساسيين لجمع البيانات وذلك كما يلي:

- **المصادر الأولية:** قمنا بالاعتماد على البنك الدولي وبنك الجزائر كمصادر أولية لجمع البيانات للجانب التطبيقي لاستخدامها في الدراسة القياسية لبحثنا.

- **المصادر الثانوية:** وتمثلت في الأبحاث والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، كالكتب والأطروحات والمقالات، وذلك من أجل جمع المعلومات وإثراء الجانب النظري للدراسة.

1-2-4 تعريف متغيرات الدراسة:

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتتمثل في سلاسل زمنية تحتوي على المشاهدات السنوية التي تغطي فترة الدراسة، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 02 : عرض متغيرات الدراسة

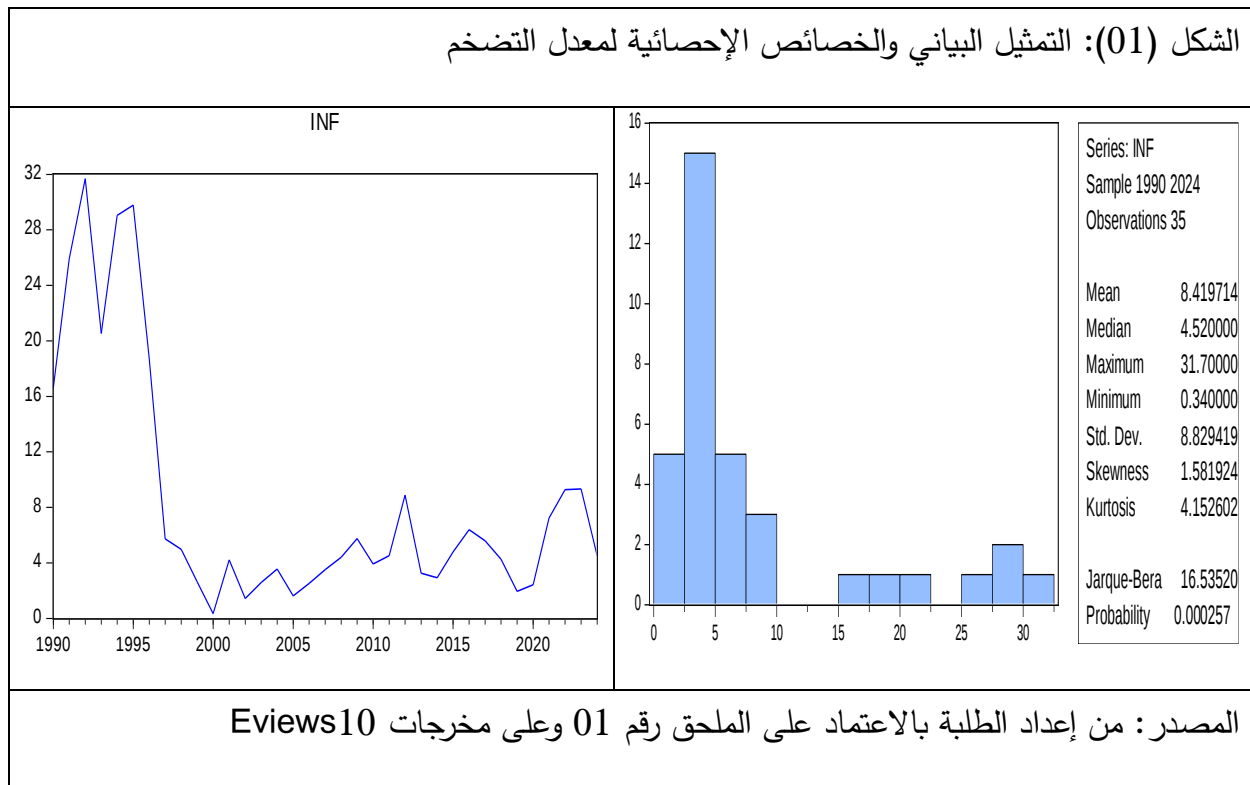
المتغير	التعريف	الرمز	الوحدة	المصدر
المتغير التابع				
معدل التضخم	يمثل مدى التغير السنوي الذي يحدث في كل ما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين.	INF	نسبة مئوية سنوية	البنك الدولي
المتغيرات المستقلة				
سعر الصرف الرسمي	يمثل المعدل السنوي لسعر الصرف الرسمي الذي تحدده السلطة الوطنية.	EXR	تسعيرة غير أكيدة USD/DZD	البنك الدولي
الواردات	تشمل كافة واردات السلع والخدمات المستوردة من بلدان العالم	IMP	مليار دولار أمريكي	البنك الدولي
الكتلة النقدية	المعروض النقدي بالمعنى الواسع	M2	مليار دينار جزائري	تقارير البنك المركزي
الناتج المحلي الإجمالي	هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة خلال سنة	GDP	مليار دولار أمريكي	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبين

1-3: دراسة تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة:

من أجل اكتساب نظرة مسبقة عن السلاسل الزمنية وكيفية تطورها، سنقوم بتمثيل السلاسل الزمنية بيانيا لتحليلها، ومعرفة شكل واتجاه المتغيرات قبل اعتمادها في عملية التقدير:

1-3-1: معدل التضخم INF:



يتضح من الشكل رقم (01) أن معدل التضخم شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة، من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدل التضخم سجل أعلى معدلاته خلال الفترة الممتدة من 1990 حتى 1995 حيث سجل أعلى معدل للتضخم خلال فترة الدراسة حيث بلغ 29.78 % سنة 1995، ومن الأسباب الرئيسة لهذا الارتفاع هو لجوء السلطات إلى تخفيض قيمة الصرف، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة، إضافة إلى زيادة الإصدار النقدي وتحرير الأسعار.

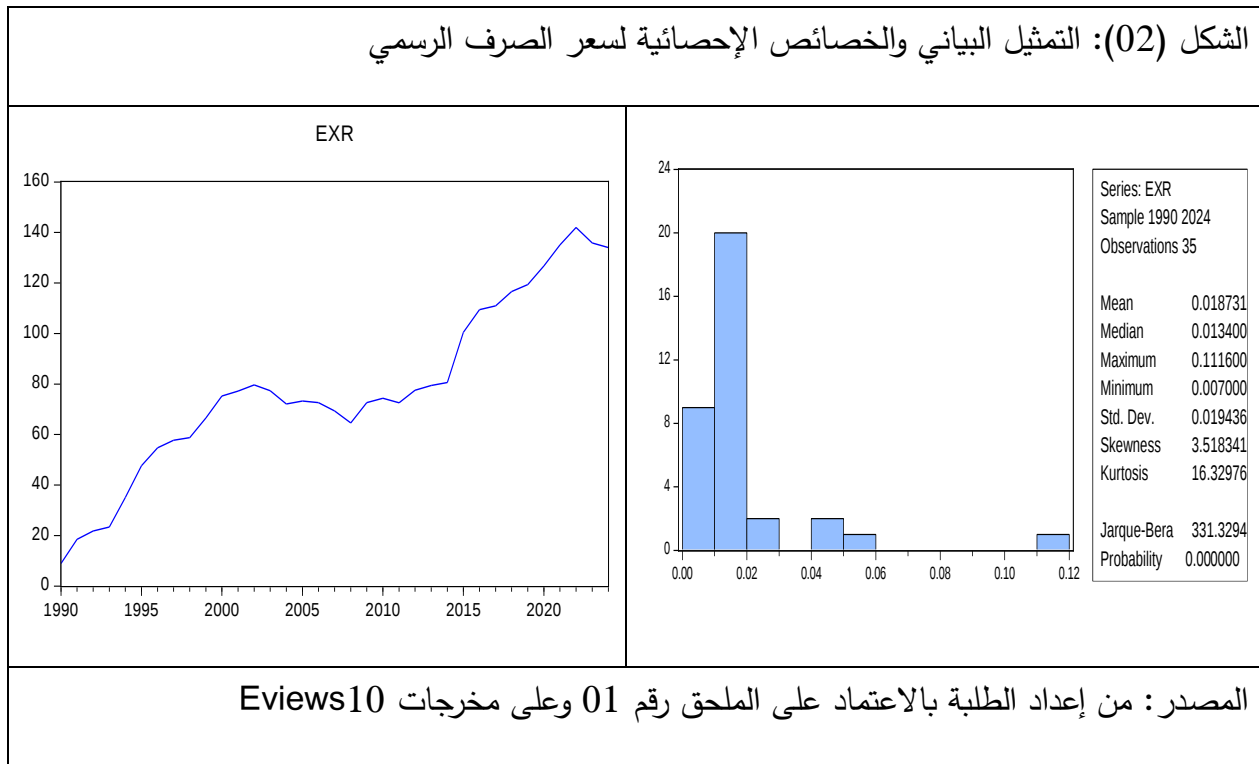
وخلال الفترة الممتدة من عام 1996 حتى عام 2000 نلاحظ انخفاض تدريجي لمعدل التضخم، حيث سجل أدنى معدل له طوال فترة الدراسة 0.3 % عام 2000، ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي للإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية، والتي شملت تقليص الكتلة النقدية، وتعزيز احتياطات النقد الأجنبي.

ابتداء من عام 2001 حتى عام 2011 شهد معدل التضخم تذبذبا لكن بنسب معتدلة نسبيا حيث تراوح بين 5.74 % سنة 2009 و1.42 % سنة 2002، لكن في سنة 2012 سجل معدل التضخم ارتفاعا محسوسا

حيث قدر ب 8.89 % ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وبداية من السنة الموالية شهد معدل التضخم انخفاض ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الدينار، ومع ذلك عاود الارتفاع مرة أخرى بداية من عام 2015 حيث قدر ب 4.78 % ليصل 9.32 % عام 2023 نتيجة للارتفاع في أسعار المواد الغذائية وزيادة الإصدار النقدي.

خلال عام 2024 تراجع معدل التضخم إلى 4.5 %، وهذا الانخفاض راجع أساسا في التوجه الجديد للدولة عن طريق رفع الإنتاج الزراعي الوطني، والسماح باستيراد بعض المنتجات واسعة الاستهلاك، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وبدوره انخفاض معدل التضخم.

1-3-2: سعر الصرف الرسمي (EXR):



يتبين من خلال المنحنى البياني اعلاه أن سعر صرف الدولار الأمريكي سجل ارتفاعا منذ بداية فترة الدراسة مقابل تدني قيمة الدينار الجزائري، حيث انتقل من 8.96 دينارا للدولار سنة 1990 إلى 18.47 دينارا للدولار سنة 1991، ويعود هذا الارتفاع إلى لجوء الجزائر المتكرر إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية، بدءا من اتفاقية

إعادة جدولة الديون الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي بين عامي 1990 و1993، مما أدى إلى استقرار نسبي في قيمة الدينار خلال تلك السنوات.¹

خلال سنة 1994 شهد سعر الصرف ارتفاعا ملحوظا حيث قفز إلى 35.06 دينار مقابل واحد دولار أمريكي، ويرجع ذلك إلى اللجوء المتكرر إلى خفض قيمة الدينار، و اعتماد نظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية خلال هذه السنة، واستمر سعر الصرف في الانخفاض حتى سنة 2003 سجل تحسنا نسبيا، حيث تراجع إلى 77.39 بعد أن كان 79.68 دينار مقابل واحد دولار سنة 2002، وذلك راجع إلى قرار خفض البنك المركزي من قيمة الدينار مقابل الدولار في بداية سنة 2003 بنسبة تتراوح بين 2 % و 5 % وذلك لغرض الحد من ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية خاصة بعد ارتفاع قيمة الدينار في السوق الموازي عن قيمته في السوق الرسمي.² واستمر هذا التحسن حتى سنة 2008 بسبب انهيار قيمة الدولار الأمريكي نتيجة الأزمة المالية العالمية.

ومنذ 2009 حتى 2014 سجلت قيمة الدينار ارتفاعا تدريجيا مقابل الدولار الأمريكي حيث بلغ 80.56 دينار للدولار الواحد، لكن بداية من سنة 2015 حتى 2022 نلاحظ حالة من التذبذب في سعر الصرف بين انخفاض وارتفاع ويرجع سبب ذلك انخفاض أسعار النفط وإلى سياسة تخفيض قيمة العملة كقرار بنك الجزائر المركزي 2017 تخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20%، ولقد سجلت قيمة الدينار تدهورا كبيرا خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد19) وتبعاتها منذ 2019 حتى 2022 حيث بلغ سعر الصرف 141.99 دينار للدولار سنة 2022 وهي أعلى قيمة سجلها سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

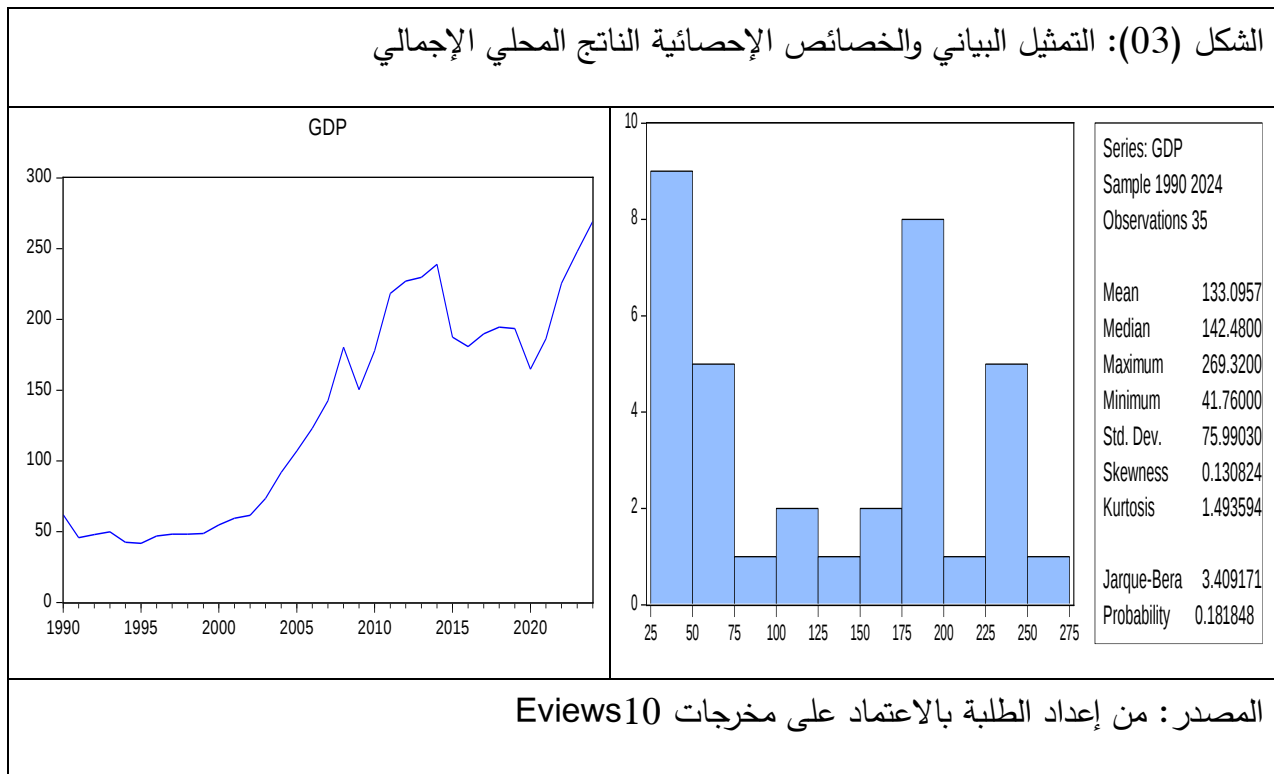
لكن خلال السنتين الأخيرتين 2023 و2024 شهد سعر الصرف تحسنا نسبيا، ويعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات النفط والغاز بعد الحرب الروسية - الأوكرانية وتراكم احتياطي صرف قدر بحوالي 60 مليار دولار في نهاية سنة 2022، مما انعكس هذا الوضع بشكل إيجابي على الاقتصاد الجزائري.

¹ عابي وليد، أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2023، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد: 09، العدد: 01، 2025، ص 209.

² نفس المصدر السابق ص 174

1-3-3: الناتج المحلي الإجمالي:

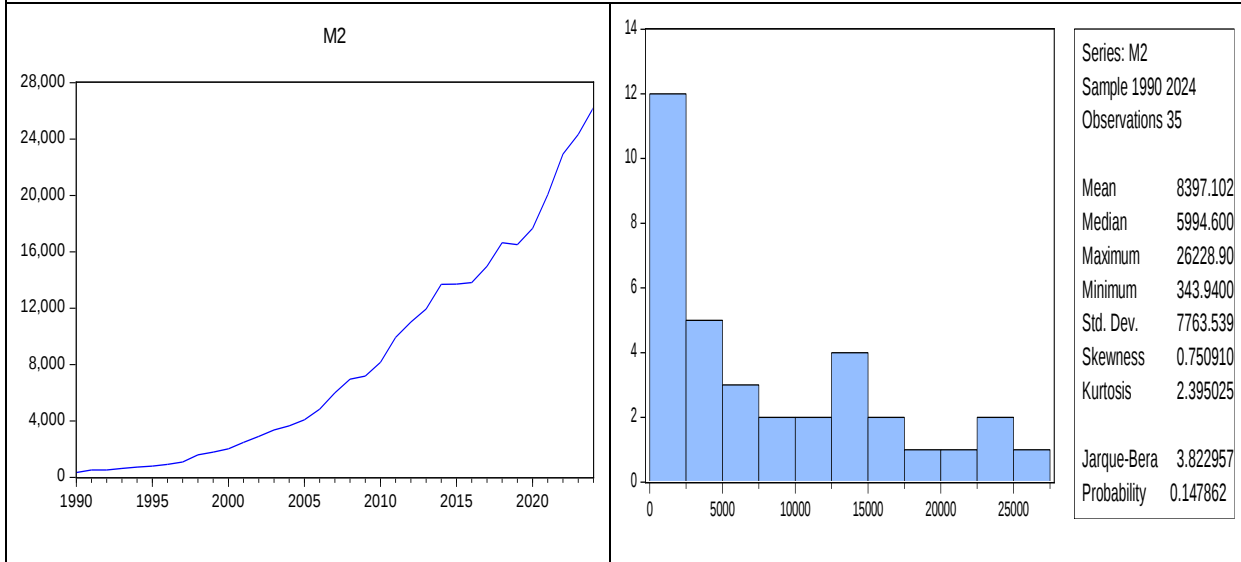
يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس لقياس مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة وتحديد حالة اقتصادها، لأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى الزيادة في الدخل الفردي مما يؤدي إلى زيادة أنماط استهلاكية جديدة.



نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا متصاعدا خلال الفترة 1990-2024 حيث انتقل من 41.76 مليار دولار سنة 1990 إلى 269.32 مليار دولار سنة 2024 وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، ومن خلال المنحنى البياني نلاحظ أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عرفت عدة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض على طول فترة الدراسة، كما نلاحظ ارتفاع مستمر خلال الفترة الأخيرة حيث انتقل من 164.87 مليار دولار سنة 2020 إلى 269.32 مليار دولار سنة 2024 أي بنمو تجاوز 63 % ، ويرجع ذلك إلى بداية التعافي من صدمة كورونا 2021 محليا وعالميا ، وقد تحقق هذا النمو بفضل تطور القطاعات خارج المحروقات وارتفاع معدلات الاستثمار الداخلي، والتوجهات الجديدة للدولة التي ركزت على تعزيز الإنتاج المحلي وتوفير بيئة أكثر تحفيزا للمشاريع التنموية.

1-3-4: الكتلة النقدية (M2): يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع إجمالي وسائل الدفع (M1)، أي: عرض النقود بالمعنى الضيق، مضافا إليها الودائع الزمنية الآجلة، وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية.¹

الشكل (04): التمثيل البياني والخصائص الإحصائية للكتلة النقدية (M2)



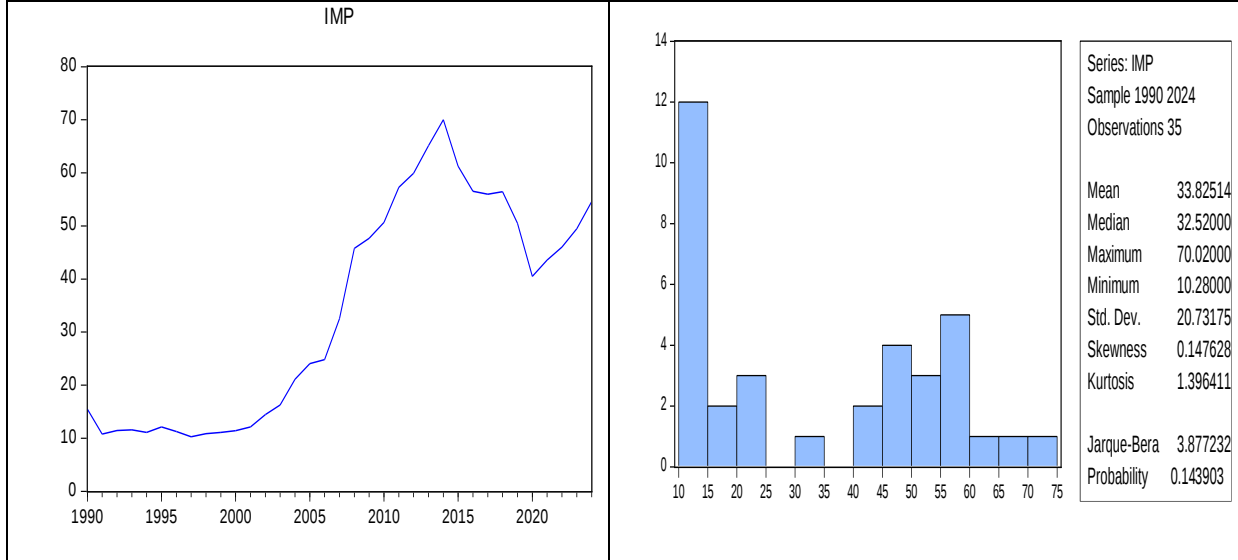
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال التمثيل البياني للمعروض النقدي بمعناه الواسع M2 نجد هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة 1990 - 2024 سجلت اتجاها تصاعديا، حيث انتقلت من أدنى قيمة لها 343.94 مليار دينار سنة 1990 إلى أعلى قيمة لها 26228.90 مليار دينار عام 2024.

¹ بوعلام مولاي، تأثير النقود والتضخم على سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية (1990-2023)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 22، العدد 02، ديسمبر 2025، ص 403.

1-3-5: الواردات IMP:

الشكل (05): التمثيل البياني والخصائص الإحصائية للواردات (IMP)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Envies 10

من خلال الشكل نلاحظ أن الواردات الجزائرية في تطور مستمر حيث انتقلت من 15.47 مليار دولار سنة 1990 إلى 54.62 مليار دولار سنة 2024، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2014 بمقدار 70.02 مليار دولار.

1-4: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.:

لإجراء الدراسة القياسية بين المتغيرات المستقلة المتغير التابع، سننتج خطوات الاقتصاد القياسي، من خلال عرض الخصائص الإحصائية للمتغيرات، ودراسة الإستقرارية، مما يمكننا من اختيار النموذج المناسب للدراسة. ونتيجة لوجود تباين كبير في بيانات السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية، والواردات سنقوم بتحويل هذه السلاسل إلى اللوغاريتم الطبيعي لجعلها أكثر تجانساً.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة وصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال الوسط الحسابي، الوسيط معامل النقلح، معامل الالتواء، القيمة الكبرى، القيمة الصغرى الانحراف المعياري.

الجدول 03: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

LNGDP	LNIMP	LNIM2	LNEXR	INF	
4.695853	3.293272	8.405050	4.223236	8.419714	المتوسط
4.959202	3.481855	8.698614	4.309322	4.520000	الوسيط
5.595900	4.248781	10.17462	4.955757	31.70000	الحد الأعلى
3.731939	2.330200	5.840467	2.192770	0.340000	الحد الأدنى
0.666106	0.719989	1.312327	0.609696	8.829419	الانحراف المعياري
-0.214010	-0.152345	-0.414020	-1.510758	1.581924	معامل الالتواء
1.353795	1.280329	1.868578	5.377396	4.152602	معامل التفلطح
35	35	35	35	35	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

2 : الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على معدل التضخم خلال فترة الدراسة

2-1: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تأتي خطوة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات التي من شأنها الكشف عن الاستقرارية من عدمها، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على اختبار الجذر الأحادي المطور "ديكي فولر ADF" واختبار "فيلبس برون PP".

لقراءة وتحليل نتائج الاختبارين تتم مقارنة القيمة الاحتمالية (Prob) مع مستوى معنوية 5%، فإذا كانت القيمة الاحتمالية تفوق 0.05 ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم التي تنص على عدم استقرارية السلسلة وفقا للفرضية التالية:

H_0 : وجود جذر وحدوي أي السلسلة غير مستقرة.

H_1 : عدم وجود جذر وحدوي أي أن السلسلة مستقرة.

نتائج الاختبارين كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول 04 : نتائج اختباري ديكي فولير الموسع ADF وفيليبس بيرون PP عند المستوى الأول

المتغيرات	نوع الاختبار	الثابت		الثابت والاتجاه العام	
		احتمالية (p-value)	إحصائية T	احتمالية (p-value)	إحصائية T
INF	ADF	0.4193	-1.7060	0.5034	-2.1442
	PP	0.3996	-1.7467	0.6263	-1.9123
LNEXR	ADF	0.0000	-6.3277	0.9654	-3.3053
	PP	0.0000	-5.7629	0.0001	-6.1565
LNM2	ADF	0.0243	-3.2816	0.9654	-0.6893
	PP	0.0004	-4.8662	0.9123	-1.1111
LNIMP	ADF	0.4827	-1.5757	0.0017	-5.1134
	PP	0.8516	-0.6263	0.6351	-1.8951
LNGDP	ADF	0.9461	-0.0589	0.0201	-4.0367
	PP	0.9266	-0.2184	0.4068	-2.3315

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم (02) ومخرجات برنامج Eviews10

الجدول 05: نتائج اختباري ديكي فولير الموسع ADF وفيليبس بيرون PP عند الفرق الأول

المتغيرات	نوع الاختبار	الثابت		الثابت والاتجاه العام	
		احتمالية (p-value)	إحصائية T	احتمالية (p-value)	إحصائية T
INF	ADF	0.0001	-5.5032	0.0002	-5.7832
	PP	0.0000	-5.7507	0.0001	-6.2143
LNEXR	ADF	0.0000	-6.5683	0.0000	-6.5541
	PP	0.0000	-6.3196	0.0000	-6.5541
LNM2	ADF	0.1340	-2.4629	0.0022	-4.8930
	PP	0.0000	-6.3226	0.0000	-7.4325
LNIMP	ADF	0.0246	-3.3143	0.1131	-3.1655
	PP	0.0004	-4.8259	0.0029	-4.7573
LNGDP	ADF	0.0001	-5.4866	0.0007	-5.3397
	PP	0.0001	-5.4901	0.0007	-5.3429

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم (02) ومخرجات برنامج Eviews10

2-2: تقدير النموذج ونتائج الدراسة القياسية :

2-2-1: خصائص ومميزات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف (Persran et el (2001 في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:¹

- كلها مستقرة عند المستوى؛
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول؛
- أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول.

ومن مميزات هذه المنهجية ما يلي:

- يمكن استخدامها في حالة السلاسل الزمنية القصيرة؛
- إمكانية الحصول على تقديرات المدى الطويل والقصير في نفس الوقت؛
- تشترط أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول على الأكثر؛
- قرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود Bounds Test الذي يقيس وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه.

2-2-2: مراحل تطبيق منهجية ARDL:

ولتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة سنمر بالمرحلة التالية:

- إجراء اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية؛
- تقدير نموذج وتحديد رتبة النموذج؛
- إجراء اختبار الحدود Bounds Test (اختبار التكامل المشترك)؛
- تقدير معلمات الأجل الطويل؛
- تقدير معلمات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ؛
- تشخيص النموذج من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

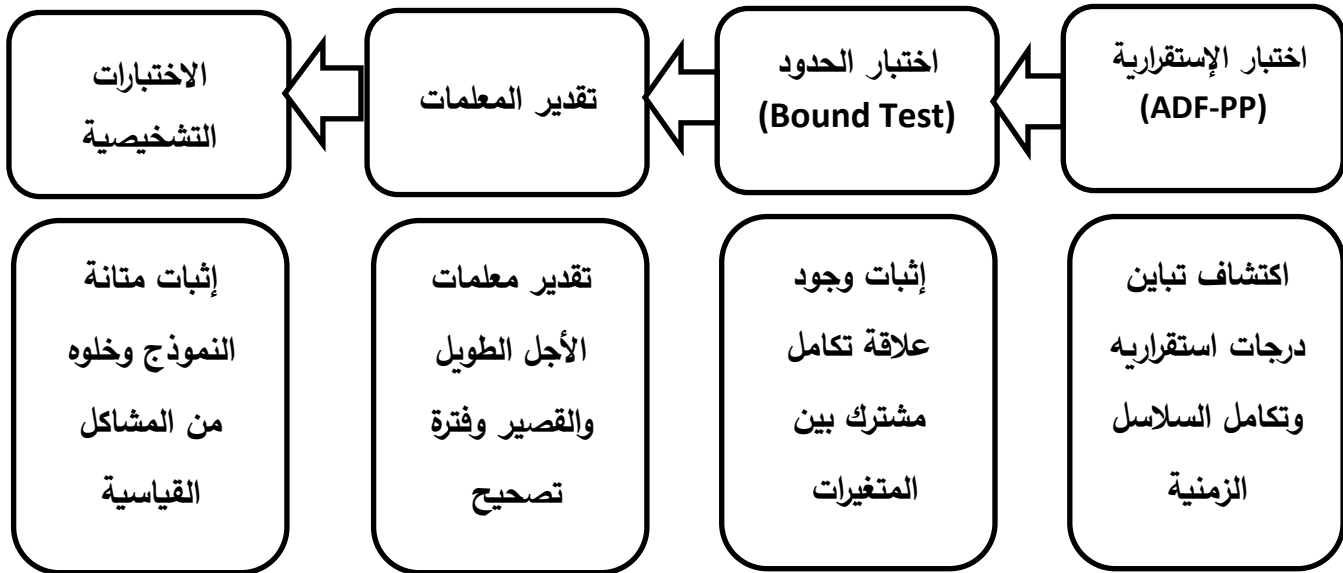
2. اختبار عدم ثبات التباين

3. اختبار صحة الصيغة الدالية للنموذج

¹ جلولي نسيم، ممران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني حول تطبيقات الاقتصاديات النمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 2019.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج عن طريق اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ.
5. اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

الشكل رقم 06: مراحل تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفترة الموزعة (ARDL)



المصدر: من إعداد الطالبين.

2-3: تقدير النموذج واختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود.

بما ان السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة مستقرة في المستوى وعند الفرق الأول فإنه يمكن إجراء منهجية ARDL، بحيث يأخذ نموذج ARDL المعادلة التالية:

$$INF_t = B_0 + B_1 LNEXR_t + B_2 LNIMP_t + B_3 LNM2 + B_4 LNGDP_t + \epsilon_t$$

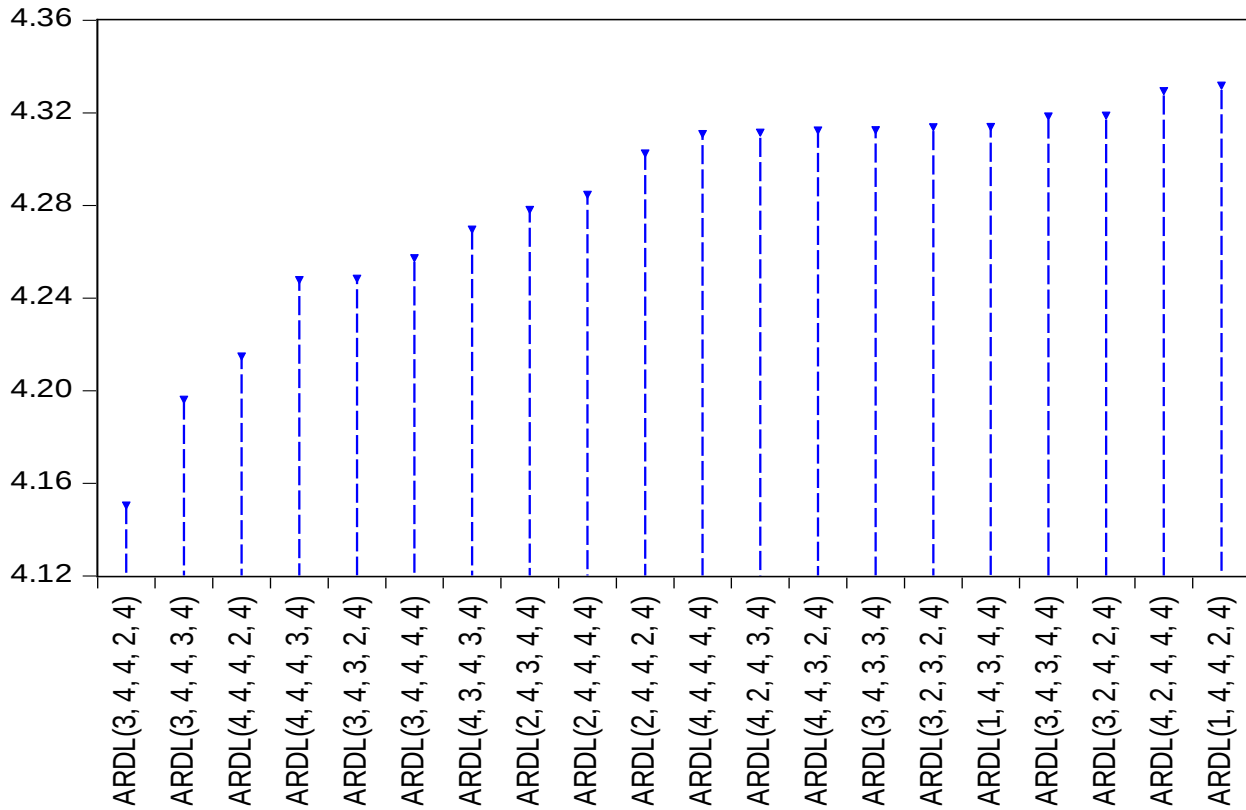
بحيث:

- B_0 : الحد الثابت.
- B_0 من B_4 حتى معاملات الأجل الطويل.
- ϵ_t : حد الخطأ العشوائي.

• اختيار فترة الإبطاء المثلى:

الشكل رقم 07: إختبار فترة الإبطاء المثلى.

Akaike Information Criteria (top 20 models)



❖ من خلال الشكل أعلاه يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار (AIC) هو نموذج: **ARDL**

(3,4,4,2,4)

1- تقدير نموذج **ARDL**: بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى، نقوم الآن بتقدير نموذج الدراسة **ARDL** والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 08: نتائج اختبار تقدير نموذج **ARDL(3,4,4,2,4)**

Selected Model : ARDL(3, 4, 4, 2, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.289069	0.284982	1.014340	0.3369
INF(-2)	0.028111	0.293709	0.095709	0.9258
INF(-3)	0.261211	0.177049	1.475361	0.1742
LNEXR	-32.43771	19.10924	-1.697488	0.1238
LNEXR(-1)	6.238701	16.29092	0.382956	0.7106
LNEXR(-2)	-34.47575	15.20492	-2.267408	0.0496
LNEXR(-3)	-19.73883	18.19858	-1.084636	0.3063
LNEXR(-4)	16.28804	9.880563	1.648493	0.1337
LNM2	12.64746	11.15165	1.134133	0.2860
LNM2(-1)	4.704513	12.80343	0.367442	0.7218
LNM2(-2)	0.449063	12.54240	0.035804	0.9722
LNM2(-3)	12.93106	8.904121	1.452256	0.1804
LNM2(-4)	9.148482	7.259956	1.260129	0.2393
LNIMP	-5.989403	11.21983	-0.533823	0.6064
LNIMP(-1)	-0.642701	11.04017	-0.058215	0.9548
LNIMP(-2)	-22.44417	10.24143	-2.191508	0.0561
LNGDP	-12.09831	8.894699	-1.360171	0.2069
LNGDP(-1)	-2.243500	10.32502	-0.217288	0.8328
LNGDP(-2)	-2.460288	9.746093	-0.252438	0.8064
LNGDP(-3)	-14.02919	10.10441	-1.388423	0.1984
LNGDP(-4)	20.74033	9.240581	2.244483	0.0515
C	91.25510	29.63264	3.079546	0.0131
R-squared	0.981029	Mean dependent var		6.449677
Adjusted R-squared	0.936764	S.D. dependent var		6.997251
S.E. of regression	1.759577	Akaike info criterion		4.150616
Sum squared resid	27.86501	Schwarz criterion		5.168285
Log likelihood	-42.33455	Hannan-Quinn criter.		4.482351
F-statistic	22.16268	Durbin-Watson stat		2.438857
Prob(F-statistic)	0.000023			

- المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (03) ومخرجات Eviews-10
- ❖ من خلال الجدول 08 أعلاه نلاحظ نتائج تقدير نتائج اختبار نموذج **ARDL** يتبين ما يلي:
- نموذج **ARDL** يوزع فترات الإبطاء وفق **ARDL (3,4,4,2,4)** كما يلي:

- ✓ معدل التضخم **INF** له 3 فترات إبطاء
- ✓ سعر الصرف **LNEXR** له 4 فترات إبطاء
- ✓ الكتلة النقدية **LNM2** له 4 فترة إبطاء
- ✓ الواردات **LNIMP** له فترات 2 إبطاء
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي **LNGDP** له 4 فترات إبطاء.

- **القدرة التفسيرية للنموذج المقدر:** بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.9810) وهذا يعني من الناحية الاقتصادية أن 98.10 % من التذبذبات التي حدثت في معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة يمكن تفسيرها بالمتغيرات المستقلة المختارة، وما نسبته 1.90% يعود إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة.
- **القوة التنبؤية للنموذج المقدر:** تشير احتمالية F الإحصائية المرتفعة حيث بلغت 22.16 باحتمالية معنوية عالية جدا 0.000023 أن العلاقة بين المتغيرات ليست ناتجة عن الصدفة، بل هي علاقة حقيقية وذات دلالة إحصائية.

3-3: اجراء اختبار الحدود Bounds Test:

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرين سوف نستخدم اختبار الحدود Bounds Test من خلال مقارنة قيمة احصائية فيشر F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التفسيرية المبطنة مع القيمة الحرجة الجدولية؛ ونعتمد في ذلك على الفرضيتين التاليتين:

✓ H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

✓ H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

نتائج اختبار نهج الحدود مبينة في الجدول التالي:

الجدول 09 : نتائج اختبار الحدود (bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.523110	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size		Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (04) ومخرجات Eviews-10

يتضح من خلال النتائج المسجلة في الجدول السابق وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن قيمة F-statistic المحسوبة تساوي 4.52 وهي أكبر من الحد الأعلى (1) للقيمة الجدولية لها في كل المستويات عند مستوى معنوية 5 %، ولذا يتم رفض فرضية العدم (H_0)، ويتم قبول فرضية البديلة (H_1)، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة التي ذهبت إلى أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3 : تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير و تشخيص النموذج.

3-1: تقدير معلمات الأجل الطويل:

بعد إجراء إختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound test)، وتبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، سنقوم بتقدير معاملات الأجل الطويل:

الجدول 10 : تقدير معلمات الأجل الطويل

علاقة الأجل الطويل				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXR	-152.0970	77.21682	-1.969739	0.0804
LNIMP	94.59125	53.85745	1.756326	0.1129
LNLM2	-68.96493	41.44728	-1.663919	0.1305
LNGDP	-23.93437	61.83578	-0.387063	0.7077
C	216.4446	128.2566	1.687590	0.1258
معادلة الأجل الطويل	$EC = INF - (-152.0970*LNEXR + 94.5913*LNLM2 - 68.9649*LNIMP - 23.9344*LNGDP + 216.4446)$			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (04) ومخرجات Eviews-10

❖ من خلال نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل المبينة في الجدول (1)، نلاحظ أن المعادلة التوازنية في الأجل الطويل مصاغة كما يلي:

$$EC = INF - (-152.0970*LNEXR + 94.5913*LNLM2 - 68.9649*LNIMP - 23.9344*LNGDP + 216.4446)$$

❖ من خلال تحليل معاملات المعادلة نستنتج مايلي:

- معامل سعر الصرف (LNEXR) بلغ -152.09، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، أي أن انخفاض قيمة الدينار يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في المدى الطويل.
 - معامل الكتلة النقدية (LNM2) ظهر موجب بقيمة 94.59، وهذا يعني أن زيادة المعروض النقدي في الجزائر تؤدي إلى رفع مستويات الأسعار بشكل ملحوظ في الأجل الطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
 - معامل الواردات (LNIMP) ظهر سالبا بقيمة -68.96، وتشير هذه القيمة السالبة وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وقيمة الواردات في الأجل الطويل، أي أن زيادة قيمة الواردات ساهمت في الخفيف من حدة التضخم من خلال توفير وزيادة المعروض السلعي الذي يمتص الطلب المحلي الزائد.
 - معامل الناتج المحلي الإجمالي (LNGDP) ظهر سالبا بقيمة -23.93، وهي قيمة ضعيفة مقارنة بالمعاملات الأخرى، مما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي لم يكن له أثر حاسم على التضخم خلال فترة الدراسة.
 - الحد الثابت (C): سجل قيمة 216.44 وتعكس هذه القيمة المرتفعة وجود عوامل غير اقتصادية تؤثر في معدلات التضخم في الجزائر بعيدا عن المتغيرات الاقتصادية المدرجة في نموذج الدراسة.
- ❖ خلاصة: مما سبق تؤكد النتائج أن سعر الصرف والكتلة النقدية هما المحركان الأساسيان للتضخم في الجزائر في الأجل الطويل، مما يعزز فرضية إنتقال سعر الصرف (Exchange Rete Pass-through) إلى الأسعار المحلية.

2-3: تقدير النموذج في المدى القصير ومعلمة حد تصحيح الخطأ (ECM)

الجدول 11 : تقدير معلمات الأجل القصير

علاقة الأجل القصير				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF (-1))	-0.289322	0.137664	-2.101645	0.0649
D(INF (-2))	-0.261211	0.123634	-2.112771	0.0638
D(LNEXR)	-32.43771	9.972498	-3.252717	0.0100
D(LNEXR (-1))	37.92655	7.940362	4.776426	0.0010
D(LNEXR (-2))	3.450794	10.03616	0.343836	0.7389
D(LNEXR (-3))	-16.28804	5.644564	-2.885615	0.0180
D(LNM2)	12.64746	6.226630	2.031188	0.0728
D(LNM2(-1))	-22.52861	8.090515	-2.784570	0.0212
D(LNM2(-2))	-22.07955	4.378285	-5.042967	0.0007
D(LNM2(-3))	-9.148482	5.106307	-1.791604	0.1068
D(LNIMP)	-5.989403	5.798141	-1.032987	0.3286
D(LNIMP (-1))	22.44417	6.382433	3.516554	0.0066
D(LNGDP)	-12.09831	5.106584	-2.369160	0.0420
D(LNGDP(-1))	-4.250852	4.518702	-0.940724	0.3714
D(LNGDP(-2))	-6.711141	4.483570	-1.496830	0.1687
D(LNGDP (-3))	-20.74033	3.998387	-5.187174	0.0006
CointEq(-1)*	-0.421610	0.064889	-6.497361	0.0001
R-squared	0.946369	Mean dependent var		-0.517097
Adjusted R-squared	0.885076	S.D. dependent var		4.161590

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (05) ومخرجات Eviews-10

من خلال نتائج الجدول نلاحظ:

- الفرق الأول لسعر الصرف D(LNEXR) له علاقة عكسية (سلبية) ومعنوية على المتغير التابع (INF).

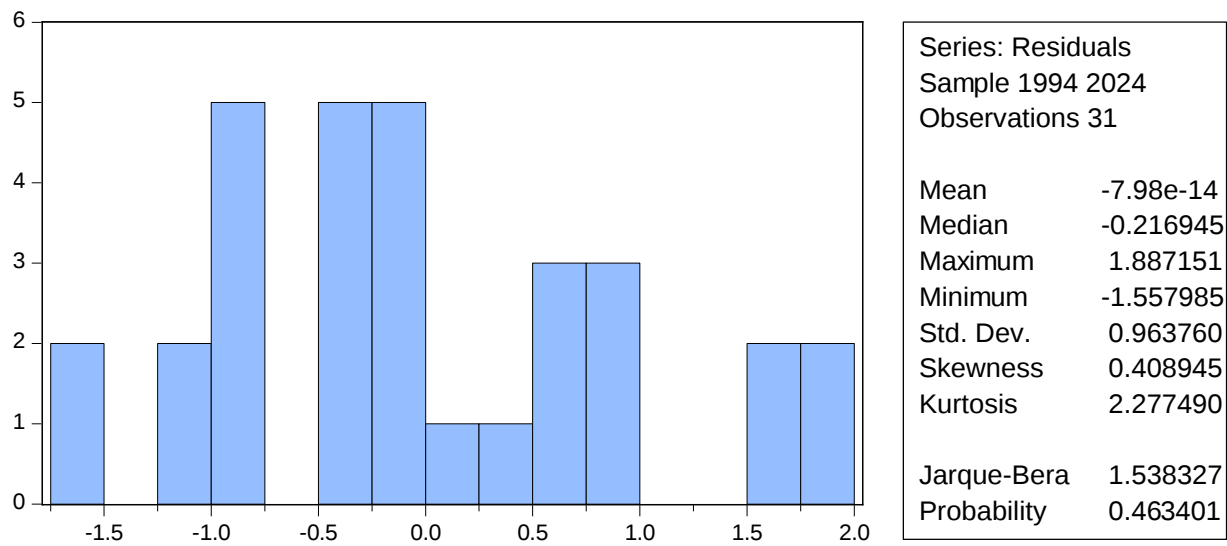
- الفرق الأول لسعر الصرف المبطل بفترة (-1) $(LNEXR)$ له علاقة طردية (موجبة) ومعنوية على المتغير التابع (INF) .
- الفرق الأول لسعر الصرف المبطل بثلاثة فترات (-3) $(LNEXR)$ له علاقة عكسية ومعنوية على المتغير التابع (INF) .
- الفرق الأول للكتلة النقدية المبطل بفترة واحدة (-1) $(LNM2)$ وبفترتين (-2) $(LNM2)$ لهما علاقة عكسية ومعنوية على المتغير التابع (INF) .
- الفرق الأول للواردات المبطل بفترة (-1) $(LNIMP)$ وبفترتين (-2) $(LNIMP)$ لهما علاقة طردية ومعنوية على المتغير التابع (INF) .
- الفرق الأول للنااتج المحلي الإجمالي المبطل بثلاثة فترات (-3) $(LNGDP)$ له علاقة عكسية ومعنوية على المتغير التابع (INF) .
- من قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) يتضح أن 88% من التغير في التضخم تفسر من قبل المتغيرات المستقلة.
- معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1) = -0.421610$ سالب ومعنوي جدا وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية . وهذا ما يعني أن 42.16% من اختلالات التوازن في المدى القصير يتم تصحيحها سنويا للعودة إلى حالة التوازن الطويل الأجل.

3-3: الاختبارات التشخيصية: في هذه المرحلة نلجأ الى تقييم متانة نموذج الدراسة، من خلال

إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التأكد من جودة أداء النموذج ومدى خلوه من مشاكل القياس.¹

3-3-1: اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا: بهدف التأكد من أن بواقي النموذج المقدر تتبع توزيعاً طبيعياً فقد تم إجراء اختبار Jarque-Bera، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الشكل 08: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الملحق رقم (01) ومخرجات Eviews-10

❖ من خلال الشكل (01) يمكن ملاحظة أن قيمة Jarque-Bera=1.5383، مع قيمة احتمالية probability = 0.4634، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

¹ بوعلي هيشام، أثر سعر البترول على التضخم في اقتصاد ريعي غير متنوع، دراسة حالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2025، ص 1029.

3-3-2: اختبار مضاعف لاقترانج للإرتباط التسلسلي بين البواقي:

يهدف هذا الاختبار للتأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي التسلسلي وهذا عن طريق الاعتماد على اختبار ¹(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

الجدول 12 : نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.633420	Prob. F(21,9)	0.8142
Obs*R-squared	18.48981	Prob. Chi-Square(21)	0.6178

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (06) ومخرجات Eviews-10

تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey في الجدول رقم (12) أن قيمة F الإحصائية قدرت ب 0.6334 مع مستوى معنوية 0.8142 وهي أكبر من 0.05 في درجة تأخير 2، مما يدل على أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

3-3-3: اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity:

تتمثل مشكلة عدم تجانس التباين في تغير تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر حيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية، وبهدف الكشف عن مشكلة ثبات التباين نستعين باختبار ARCH Test.² النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 13 : نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.149702	Prob. F (1,28)	0.7017
Obs*R-squared	0.159542	Prob. Chi-Square (1)	0.6896

المصدر: من إعداد الطلبة إعماد على الملحق رقم (07) ومخرجات Eviews-10

¹ مواسي رزيقة، أثر صدمات أسعار البترول على البطالة والتضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه، ميدان العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2025/2004، ص196.

² نفس المرجع السابق، ص197.

أشارت نتيجة الاختبار إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم اختلاف في تباين حد الخطأ لأن $Prob\ Obs\ R^2 = 0.6896 < 0.05$ جاءت معنوية أيضاً، وهذا يؤكد ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

3-3-2: اختبارات استقرار النموذج المقدر:

3-3-2-1: اختبار مدى ملائمة وصحة النموذج المقدر (Ramsey RESET TEST):

يساعد هذا الاختبار في معرفة مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث نوع الشكل الدالي، بمعنى آخر فإن هذا الاختبار يبحث مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي من عدمه.¹

الجدول 14 : نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج.

Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.584193	8	0.5752
F-statistic	0.341281	(1, 8)	0.5752

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الملحق رقم (08) ومخرجات Eviews-10

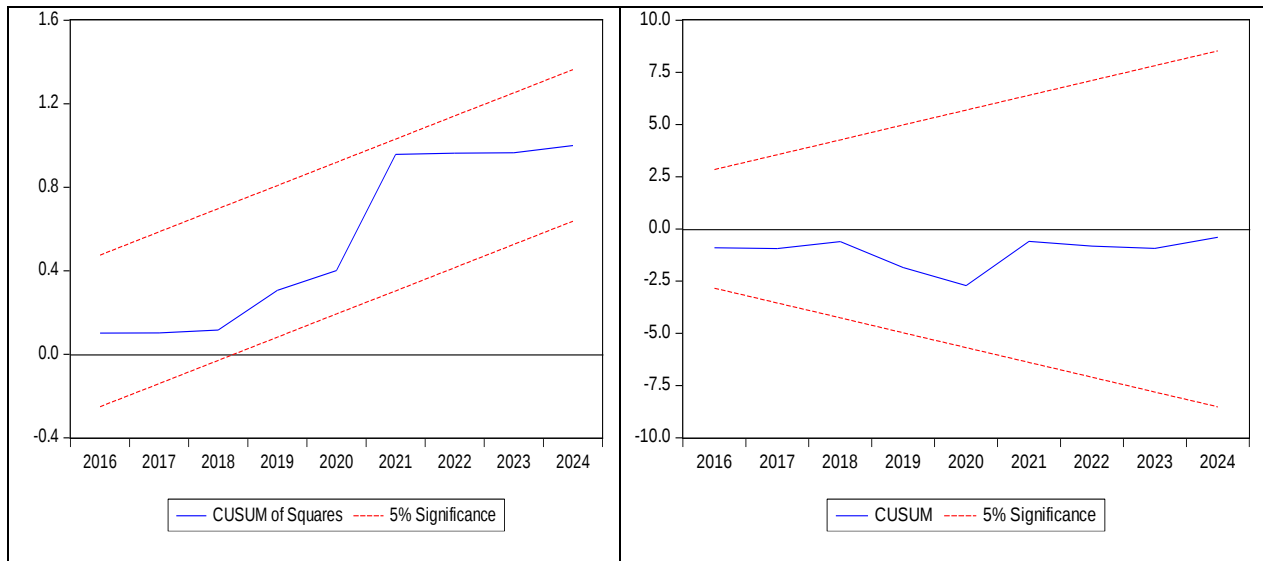
من خلال نتائج الجدول أعلاه المتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، نلاحظ أن كل من الاحتمالات المرافقة لإحصائية t وفisher F المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي مفادها بأن النموذج موصوف بشكل جيد، أي أن اختيار المتغيرات وشكل العلاقة الرياضية بينهما هو الشكل الأنسب لتمثيل واقع الاقتصاد الجزائري.

3-3-2-2: اختبار الاستقرار الهيكلي:

لنتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك، ومن أهم اختبارات الاستقرار الهيكلي اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM OF Squares)، حيث يدرس هذان الاختباران مدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأجل مع معلومات الأجل القصير، وكذلك مدى وجود أي تغير هيكلي في البيانات.

¹ مواسي رزيقة، مصدر سابق، ص198.

الشكل 09: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM ولمربعات البواقي CUSUM SQ

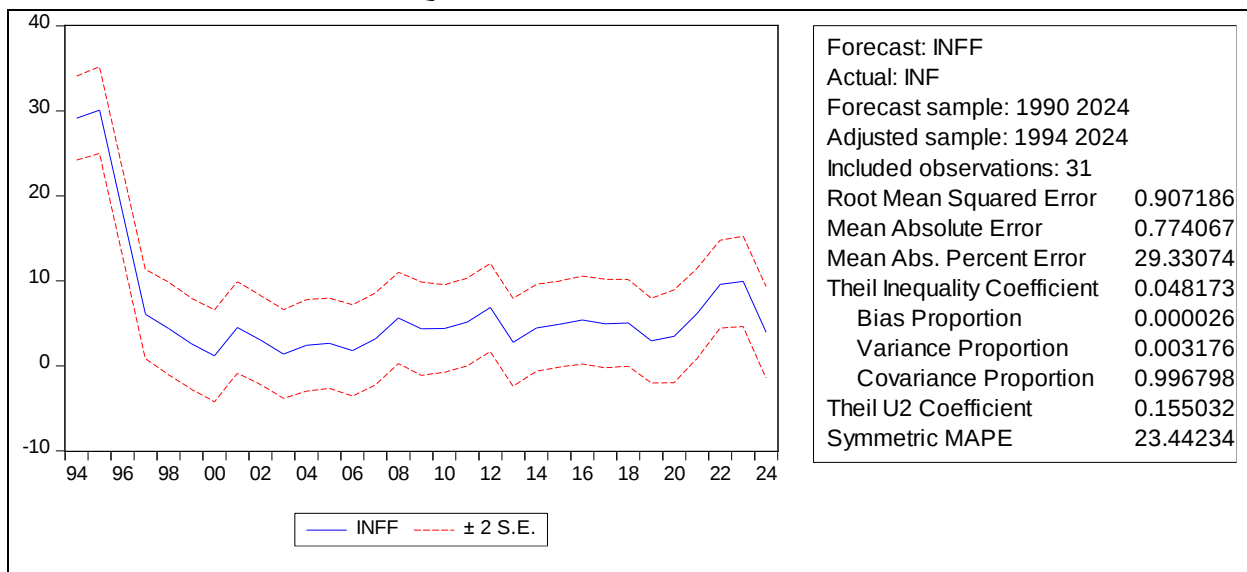


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews-10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي (cusum) واختبار مربعات البواقي (CUSUM SQ) يعبران عن خطين داخل حدود المنطقة الحرجة مما يعكس نوعا من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %، وعليه هناك استقرار وانسجام واضح بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير للنموذج.

3-4: مقدرة النموذج على التنبؤ:

الشكل 10 : اختبار ثايل لمقدرة النموذج على التنبؤ



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews-10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النموذج أن قيمة معامل ثايل (Theil Inequality Coefficient) بلغت: 0.048173 وهي قيمة قريبة جدا من الصفر، مما يشير إلى دقة عالية للنموذج على التنبؤ.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لمدى تأثير سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2024، حيث قمنا بإنجاز الدراسة القياسية بإتباع الخطوات المتعارف عليها في هذا النوع من الدراسات، وبعد التحليل الوصفي لخصائص المتغيرات، ودراسة الاستقرار بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، المتمثلة في اختبار ADF و PP تبين أن هناك سلاسل استقرت في المستوى وأخرى اسقرت في الفرق الأول، مما نتج عنه مزيج من درجة التكامل في سلاسل متغيرات الدراسة بين درجة التكامل (0) درجة التكامل (1) وهنا تحقق الشرط الأساسي لاختيار نموذج الانحدار الذاتي للفترة الموزعة ARDL، وبعد تقدير النموذج وتحديد فترات الإبطاء المثلى، تم إجراء اختبار منهج الحدود Bound Test و اختبار تصحيح الخطأ ECM لدراسة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة وإجراء مختلف الإختبارات التشخيصية للتأكد من صحة صياغة النموذج وقدرته على التنبؤ تم التوصل إلى النتائج التالية :

- وجود علاقة طويلة الأجل ومعنوية بين سعر الصرف ومعدل التضخم.
- وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في سعر الصرف الرسمي، الناتج المحلي الإجمالي، الواردات، والكتلة النقدية.

خاتمة

خاتمة:

مثلت هذه الدراسة محاولة علمية لتشخيص طبيعة العلاقة الديناميكية بين تقلبات سعر الصرف والمستوى العام للأسعار في الجزائر، وهي المسألة التي تكتسي أهمية بالغة في ظل التوجهات الاقتصادية الراهنة التي يشهدها العالم، وما تعرفه الجزائر من تحولات هيكلية تهدف إلى تنويع اقتصادها وتقليل اعتماده على المحروقات.

لقد انطلقنا في هذه الدراسة من إشكالية مركزية مفادها: "إلى أي مدى تؤثر التغيرات في سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) في كل من الأجل الطويل والقصير، وما هي سرعة العودة إلى التوازن طويل الأجل عند حدوث صدمات في سعر الصرف؟"، وقد اعتمدنا في معالجتها على منهجية مختلطة جمعت بين التحليل الوصفي النظري والتحليل القياسي المتقدم، وذلك من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي أتاح لنا إمكانية التعامل مع السلاسل الزمنية المتباينة في درجة تكاملها، والتميز بين تأثيرات الأجل القصير والأجل الطويل في آن واحد.

من خلال استعراض الإطار النظري في الفصل الأول، تبين لنا أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تعد من أقدم وأكثر العلاقات الاقتصادية الكلية جدلاً وتحليلاً في الأدبيات الاقتصادية، حيث تتعدد قنوات انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية لتشمل القناة المباشرة المرتبطة بارتفاع تكلفة الواردات، والقناة غير المباشرة المتعلقة بتأثيرات الطلب الكلي وحلقة "الأجر-السعر". كما أظهرت الدراسات السابقة التي حللناها تبيناً واضحاً في النتائج بين مختلف الدول، حيث تختلف درجة وحجم انتقال أثر سعر الصرف باختلاف الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد، ومدى انفتاحه على الخارج، ودرجة تطور أسواقه المالية، واستقلالية سياسته النقدية.

أما في الفصل الثاني، فقد أجرينا دراسة قياسية دقيقة شملت متغيرات: معدل التضخم (INF) كمتغير تابع، وسعر الصرف الرسمي (EXR) كمتغير مستقل رئيسي، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة المتمثلة في الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2)، والواردات (IMP)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وذلك خلال الفترة الزمنية 1990-2024. وقد مرت الدراسة القياسية بعدة مراحل أساسية، نلخص أبرز نتائجها فيما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بخصائص واستقرارية السلاسل الزمنية:

أظهرت نتائج اختباري الجذر الأحادي (ADF) و (PP) تبيناً في درجات تكامل متغيرات الدراسة، حيث تبين أن متغير سعر الصرف الرسمي (LNEXR) كان مستقراً عند المستوى (0)، في حين استقرت بقية المتغيرات (معدل التضخم INF، الكتلة النقدية LNM2، الواردات LNIMP، والناتج المحلي الإجمالي LNGDP) عند أخذ الفرق الأول (1). هذا التباين في درجات التكامل هو الشرط الجوهري الذي جعل من استخدام نموذج ARDL الخيار القياسي الأكثر ملاءمة وفعالية لهذه الدراسة.

ثانياً: فيما يتعلق باختبار التكامل المشترك: (Bound Test) :

أثبتت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث بلغت قيمة إحصائية F المحسوبة حوالي 4.52، وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، سواء بالنسبة للقيم الحرجة المقاربة (Asymptotic) أو القيم الحرجة للعينات الصغيرة (Finite Sample). هذا يعني رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية، وقبول فرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك، مما يعكس أن المتغيرات تسير معاً في المدى الطويل ولا تتحرف عن بعضها البعض بشكل عشوائي.

ثالثاً: فيما يتعلق بتقدير معلمات الأجل الطويل:

كشفت نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل عن العلاقات التالية:

1. **علاقة عكسية وقوية بين سعر الصرف ومعدل التضخم**: حيث بلغ معامل سعر الصرف (LNEXR) حوالي -152.09، وتشير هذه الإشارة السالبة إلى أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري (ارتفاع سعر الصرف) يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم في الأجل الطويل، مما يؤكد فرضية انتقال أثر سعر الصرف (Exchange Rete Pass-through) إلى الأسعار المحلية في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يتوافق مع خصوصية الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي.
2. **علاقة طردية بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم**: بلغ معامل الكتلة النقدية (LNM2) حوالي 94.59، وهذا يعني أن زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد الجزائري تساهم بشكل مباشر في تغذية الضغوط التضخمية في الأجل الطويل، وهو ما يتماشى مع النظرية الكمية للنقود التي تؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية بامتياز.
3. **علاقة عكسية بين الواردات ومعدل التضخم**: بلغ معامل الواردات (LNIMP) حوالي -68.96، وتشير هذه العلاقة العكسية إلى أن زيادة الواردات تساهم في امتصاص الطلب المحلي الزائد وتوفير المعروض السلعي، مما يخفف من حدة التضخم في الأجل الطويل.
4. **علاقة عكسية ضعيفة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم**: بلغ معامل الناتج المحلي الإجمالي (LNGDP) حوالي -23.93، وهي قيمة متواضعة مقارنة بباقي المعاملات، مما يدل على أن النمو الاقتصادي لم يكن له أثر حاسم ومباشر على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

رابعاً: فيما يتعلق بتقدير معلمات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ:

1. وجود أثر معنوي في الأجل القصير: أظهرت النتائج أن الفروق الأولى لسعر الصرف والكتلة النقدية والواردات والنواتج المحلي الإجمالي لها تأثيرات معنوية على التضخم في الأجل القصير، مما يؤكد أن المتغيرات المستقلة تؤثر في معدل التضخم ليس فقط في المدى الطويل بل أيضاً في المدى القصير.
2. آلية تصحيح تلقائية سريعة نسبياً: بلغ معامل تصحيح الخطأ $(CointEq(-1))$ حوالي -0.421610، وهو سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، مما يؤكد وجود آلية تصحيح تلقائية تعيد النظام إلى حالة التوازن في الأجل الطويل بعد أي صدمة أو اختلال قصير الأجل. تشير هذه القيمة إلى أن سرعة التصحيح تبلغ حوالي 42.16% سنوياً، مما يعني أن أي صدمة في سعر الصرف أو غيره من المتغيرات المستقلة يتم امتصاص أثرها والعودة إلى المسار التوازني في غضون حوالي سنتين ونصف تقريباً (حيث أن $100\% \div 42.16\% \approx 2.37$ سنة).

خامساً: فيما يتعلق بالاختبارات التشخيصية ومتانة النموذج:

أثبتت مختلف الاختبارات التشخيصية التي أجريناها على نموذج ARDL المقدر، والمتمثلة في اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (Jarque-Bera)، واختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey LM Test)، واختبار عدم ثبات التباين (ARCH Test)، واختبار ملائمة الشكل الدالي (Ramsey RESET Test)، واختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) و (CUSUM of Squares)، واختبار مقدرة النموذج على التنبؤ (Theil Inequality Coefficient)، أثبتت هذه الاختبارات جميعها أن النموذج المقدر يتمتع بمتانة عالية، وخلو من المشاكل القياسية الشائعة، وقدرة جيدة على التنبؤ، مما يعزز الثقة في النتائج التي تم التوصل إليها.

سادساً: فيما يتعلق بفرضيات الدراسة:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، نستطيع القول بأن:

- الفرضية الأساسية: قد تحققت، حيث ثبت وجود علاقة عكسية وقوية بين سعر الصرف ومعدل التضخم مما يؤكد أن انخفاض قيمة الدينار هو المحرك الأساسي للتضخم وليس العكس.
- الفرضيات الفرعية: تحققت جميعها، حيث تبين تباين درجات التكامل بين المتغيرات مما جعل نموذج ARDL هو الأنسب، وتم إثبات وجود علاقة تكامل مشترك وأثر معنوي في الأجل القصير ووجود آلية تصحيح تلقائية ممثلة في معامل تصحيح الخطأ السالب والمعنوي إحصائياً.

في الختام، يمكن القول بأن هذه الدراسة قدمت أدلة قياسية دامغة على أن سعر الصرف الرسمي يعد أحد المحددات الجوهرية للتضخم في الجزائر، وأن تدهور قيمة الدينار الجزائري يترجم بسرعة وبقوة إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، نظراً للهيكل الإنتاجي الريعي والاعتماد الكبير على الاستيراد. كما أن الكتلة النقدية تلعب دوراً تضخيمياً معززاً، في حين تشكل الواردات آلية امتصاص طارئة للضغوط التضخمية.

وعليه، فإن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار السعري في الجزائر لا يمكنها أن تغفل أهمية استقرار سعر الصرف وضبط الكتلة النقدية بالتزامن مع العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل التبعية للخارج في السلع الأساسية. كما أن سرعة التصحيح التلقائي المسجلة (42.16% سنوياً) تشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يتمتع بمرونة نسبية تمكنه من العودة إلى توازنه بعد الصدمات، مما يعطي مجالاً للسياسات الاقتصادية للتدخل الفعال في المدى القصير لتسريع هذه العودة وتقليل الآثار الاجتماعية السلبية للتضخم على القدرة الشرائية للمواطنين.

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور متغيرات الدراسة

IMP	M2	GDP	INF	EXR	Année
15,47	343,94	62.05	16,62	8,96	1990
10,79	515,269	45.72	25,9	18,47	1991
11,46	515,894	48	31,7	31,67	1992
11,56	627,426	49.95	20,53	20,54	1993
11,08	723,513	42.54	29,04	35,06	1994
12,11	799,561	41.76	29,78	47,66	1995
11,24	915,059	46.94	18,68	54,75	1996
10,28	1081,52	48.18	5,73	57,71	1997
10,85	1592,46	48.19	4,98	58,74	1998
11,08	1789,35	48.64	2,62	66,57	1999
11,39	2022,36	54.79	0,34	75,26	2000
12,13	2473,5	59.41	4,22	77,22	2001
14,43	2901,5	61.52	1,42	79,68	2002
16,24	3354,4	73.48	2,58	77,39	2003
21,11	3644,3	91.91	3,56	72,06	2004
24,05	4070,4	107.05	1,62	73,28	2005
24,8	4827,6	123.08	2,51	72,65	2006
32,52	5994,6	142.48	3,51	69,29	2007
45,78	6955,9	180.38	4,4	64,58	2008
47,65	7173,1	150.32	5,74	72,65	2009
50,67	8162,8	177.79	3,91	74,39	2010
57,27	9929,2	218.33	4,52	72,54	2011
59,91	11015,1	227.14	8,89	77,54	2012
65,12	11941,5	229.7	3,25	79,37	2013
70,02	13686,7	238.94	2,92	80,58	2014
61,27	13704,5	187.49	4,78	100,69	2015
56,53	13816,3	180.76	6,4	109,44	2016
55,99	14974,6	189.88	5,59	110,97	2017
56,45	16636,7	194.55	4,27	116,59	2018
50,49	16506,6	193.46	1,95	119,35	2019
40,48	17659,6	164.87	2,42	126,78	2020
43,56	20053,5	186.23	7,22	135,06	2021
46,02	22930,1	225.58	9,27	141,99	2022
49,46	24330,8	247.92	9,32	135,84	2023
54,62	26228,9	269.32	4,5	134,05	2024

المصدر:

المتغير	الوحدة	المصدر الرسمي
التضخم (INF)	نسبة مئوية (%)	البنك الدولي (WDI)
الكتلة النقدية (M2)	مليار دج	التقارير السنوية لبنك الجزائر
سعر الصرف الرسمي (EXR)	USD / DZD	بيانات البنك الدولي
الواردات (IMP)	مليار دولار أمريكي	بيانات البنك الدولي

<u>At Level</u>						
		INF	LNEXR	LNIM2	LNIMP	LNGDP
With Constant	t-Statistic	-1.7467	-5.7629	-4.8662	-0.6263	-0.2184
	Prob.	0.3996	0.0000	0.0004	0.8516	0.9266
		n0	***	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9123	-6.1565	-1.1111	-1.8951	-2.3315
	Prob.	0.6263	0.0001	0.9123	0.6351	0.4068
		n0	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5513	1.5271	5.0889	0.9721	1.6251
	Prob.	0.1120	0.9661	1.0000	0.9087	0.9721
		n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>						
		d(INF)	d(LNEXR)	d(LNIM2)	d(LNIMP)	d(LNGDP)
With Constant	t-Statistic	-5.7507	-6.3196	-6.3226	-4.8259	-5.4901
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004	0.0001
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.2143	-6.5541	-7.4325	-4.7573	-5.3429
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0029	0.0007
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7350	-6.1681	-3.2704	-4.4493	-4.8086
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0019	0.0001	0.0000
		***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
<u>At Level</u>						
		INF	LNEXR	LNIM2	LNIMP	LNGDP
With Constant	t-Statistic	-1.7060	-6.3277	-3.2816	-1.5757	-0.0589
	Prob.	0.4193	0.0000	0.0243	0.4827	0.9461
		n0	***	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1442	-3.3053	-0.6893	-5.1134	-4.0367
	Prob.	0.5034	0.0868	0.9654	0.0017	0.0201
		n0	*	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5390	2.3047	0.8541	2.3809	1.9019
	Prob.	0.1146	0.9937	0.8896	0.9943	0.9844
		n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>						
		d(INF)	d(LNEXR)	d(LNIM2)	d(LNIMP)	d(LNGDP)
With Constant	t-Statistic	-5.5032	-6.5683	-2.4629	-3.3143	-5.4866
	Prob.	0.0001	0.0000	0.1340	0.0246	0.0001
		***	***	n0	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7832	-6.5541	-4.8930	-3.1655	-5.3397
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0022	0.1131	0.0007
		***	***	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3709	-6.1681	-0.8280	-1.5034	-4.7567
	Prob.	0.0000	0.0000	0.3488	0.1222	0.0000
		***	***	n0	n0	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						

الملحق رقم 03: تقدير النموذج ARDL

Dependent Variable: INF				
Method: ARDL				
Date: 05/11/26 Time: 11:55				
Sample (adjusted): 1994 2024				
Included observations: 31 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNEXR LNM2 LNIMP LNGDP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 2500				
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 2, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.289069	0.284982	1.014340	0.3369
INF(-2)	0.028111	0.293709	0.095709	0.9258
INF(-3)	0.261211	0.177049	1.475361	0.1742
LNEXR	-32.43771	19.10924	-1.697488	0.1238
LNEXR(-1)	6.238701	16.29092	0.382956	0.7106
LNEXR(-2)	-34.47575	15.20492	-2.267408	0.0496
LNEXR(-3)	-19.73883	18.19858	-1.084636	0.3063
LNEXR(-4)	16.28804	9.880563	1.648493	0.1337
LNM2	12.64746	11.15165	1.134133	0.2860
LNM2(-1)	4.704513	12.80343	0.367442	0.7218
LNM2(-2)	0.449063	12.54240	0.035804	0.9722
LNM2(-3)	12.93106	8.904121	1.452256	0.1804
LNM2(-4)	9.148482	7.259956	1.260129	0.2393
LNIMP	-5.989403	11.21983	-0.533823	0.6064
LNIMP(-1)	-0.642701	11.04017	-0.058215	0.9548
LNIMP(-2)	-22.44417	10.24143	-2.191508	0.0561
LNGDP	-12.09831	8.894699	-1.360171	0.2069
LNGDP(-1)	-2.243500	10.32502	-0.217288	0.8328
LNGDP(-2)	-2.460288	9.746093	-0.252438	0.8064
LNGDP(-3)	-14.02919	10.10441	-1.388423	0.1984
LNGDP(-4)	20.74033	9.240581	2.244483	0.0515
C	91.25510	29.63264	3.079546	0.0131
R-squared	0.981029	Mean dependent var		6.449677
Adjusted R-squared	0.936764	S.D. dependent var		6.997251
S.E. of regression	1.759577	Akaike info criterion		4.150616
Sum squared resid	27.86501	Schwarz criterion		5.168285
Log likelihood	-42.33455	Hannan-Quinn criter.		4.482351
F-statistic	22.16268	Durbin-Watson stat		2.438857
Prob(F-statistic)	0.000023			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق رقم 04: اختبار الحدود bound test

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(INF)				
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 2, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/11/26 Time: 11:57				
Sample: 1990 2024				
Included observations: 31				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	91.25510	29.63264	3.079546	0.0131
INF(-1)*	-0.421610	0.207053	-2.036240	0.0722
LNEXR(-1)	-64.12556	15.13563	-4.236729	0.0022
LNLM2(-1)	39.88058	12.68995	3.142690	0.0119
LNIMP(-1)	-29.07628	13.47559	-2.157700	0.0593
LNGDP(-1)	-10.09096	24.97386	-0.404061	0.6956
D(INF(-1))	-0.289322	0.248886	-1.162467	0.2749
D(INF(-2))	-0.261211	0.177049	-1.475361	0.1742
D(LNEXR)	-32.43771	19.10924	-1.697488	0.1238
D(LNEXR(-1))	37.92655	14.56229	2.604435	0.0285
D(LNEXR(-2))	3.450794	18.00255	0.191684	0.8522
D(LNEXR(-3))	-16.28804	9.880563	-1.648493	0.1337
D(LNLM2)	12.64746	11.15165	1.134133	0.2860
D(LNLM2(-1))	-22.52861	10.46633	-2.152484	0.0598
D(LNLM2(-2))	-22.07955	7.112941	-3.104137	0.0126
D(LNLM2(-3))	-9.148482	7.259956	-1.260129	0.2393
D(LNIMP)	-5.989403	11.21983	-0.533823	0.6064
D(LNIMP(-1))	22.44417	10.24143	2.191508	0.0561
D(LNGDP)	-12.09831	8.894699	-1.360171	0.2069
D(LNGDP(-1))	-4.250852	18.87202	-0.225246	0.8268
D(LNGDP(-2))	-6.711141	14.42115	-0.465368	0.6527
D(LNGDP(-3))	-20.74033	9.240581	-2.244483	0.0515
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXR	-152.0970	77.21682	-1.969739	0.0804
LNLM2	94.59125	53.85745	1.756326	0.1129
LNIMP	-68.96493	41.44728	-1.663919	0.1305
LNGDP	-23.93437	61.83578	-0.387063	0.7077
C	216.4446	128.2566	1.687590	0.1258
EC = INF - (-152.0970*LNEXR + 94.5913*LNLM2 -68.9649*LNIMP -23.9344*LNGDP + 216.4446)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.523110	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	31	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم 05: اختبار تقدير معلمات القصير ECM

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(INF)				
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 2, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/11/26 Time: 11:59				
Sample: 1990 2024				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.289322	0.137664	-2.101645	0.0649
D(INF(-2))	-0.261211	0.123634	-2.112771	0.0638
D(LNEXR)	-32.43771	9.972498	-3.252717	0.0100
D(LNEXR(-1))	37.92655	7.940362	4.776426	0.0010
D(LNEXR(-2))	3.450794	10.03616	0.343836	0.7389
D(LNEXR(-3))	-16.28804	5.644564	-2.885615	0.0180
D(LNM2)	12.64746	6.226630	2.031188	0.0728
D(LNM2(-1))	-22.52861	8.090515	-2.784570	0.0212
D(LNM2(-2))	-22.07955	4.378285	-5.042967	0.0007
D(LNM2(-3))	-9.148482	5.106307	-1.791604	0.1068
D(LNIMP)	-5.989403	5.798141	-1.032987	0.3286
D(LNIMP(-1))	22.44417	6.382433	3.516554	0.0066
D(LNGDP)	-12.09831	5.106584	-2.369160	0.0420
D(LNGDP(-1))	-4.250852	4.518702	-0.940724	0.3714
D(LNGDP(-2))	-6.711141	4.483570	-1.496830	0.1687
D(LNGDP(-3))	-20.74033	3.998387	-5.187174	0.0006
CointEq(-1)*	-0.421610	0.064889	-6.497361	0.0001
R-squared	0.946369	Mean dependent var		-0.517097
Adjusted R-squared	0.885076	S.D. dependent var		4.161590
S.E. of regression	1.410800	Akaike info criterion		3.828036
Sum squared resid	27.86501	Schwarz criterion		4.614416
Log likelihood	-42.33455	Hannan-Quinn criter.		4.084376
Durbin-Watson stat	2.438857			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.523110	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم 06: اختبار مضاعف لاقترانج للإرتباط التسلسلي بين البواقي:

(Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.633420	Prob. F(21,9)		0.8142
Obs*R-squared	18.48981	Prob. Chi-Square(21)		0.6178
Scaled explained SS	0.995455	Prob. Chi-Square(21)		1.0000
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/11/26 Time: 12:02				
Sample: 1994 2024				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31.53150	20.17200	1.563132	0.1525
INF(-1)	-0.305179	0.193997	-1.573108	0.1501
INF(-2)	0.231443	0.199938	1.157570	0.2768
INF(-3)	-0.051205	0.120524	-0.424853	0.6809
LNEXR	7.510130	13.00834	0.577332	0.5779
LNEXR(-1)	-11.99431	11.08981	-1.081561	0.3076
LNEXR(-2)	11.07728	10.35053	1.070214	0.3124
LNEXR(-3)	-21.20948	12.38843	-1.712040	0.1210
LNEXR(-4)	3.056234	6.726053	0.454387	0.6603
LNM2	3.059558	7.591328	0.403033	0.6963
LNM2(-1)	8.020842	8.715751	0.920270	0.3814
LNM2(-2)	1.716794	8.538061	0.201075	0.8451
LNM2(-3)	-8.739179	6.061354	-1.441787	0.1832
LNM2(-4)	8.379796	4.942112	1.695590	0.1242
LNIMP	7.631079	7.637738	0.999128	0.3438
LNIMP(-1)	2.024148	7.515436	0.269332	0.7937
LNIMP(-2)	-0.019334	6.971707	-0.002773	0.9978
LNGDP	-3.091570	6.054940	-0.510586	0.6219
LNGDP(-1)	-11.57977	7.028612	-1.647518	0.1339
LNGDP(-2)	5.282664	6.634515	0.796240	0.4464
LNGDP(-3)	-13.52650	6.878431	-1.966510	0.0808
LNGDP(-4)	-2.630168	6.290394	-0.418124	0.6857
R-squared	0.596446	Mean dependent var		0.898871
Adjusted R-squared	-0.345182	S.D. dependent var		1.032753
S.E. of regression	1.197807	Akaike info criterion		3.381454
Sum squared resid	12.91268	Schwarz criterion		4.399123
Log likelihood	-30.41254	Hannan-Quinn criter.		3.713189
F-statistic	0.633420	Durbin-Watson stat		2.229430
Prob(F-statistic)	0.814198			

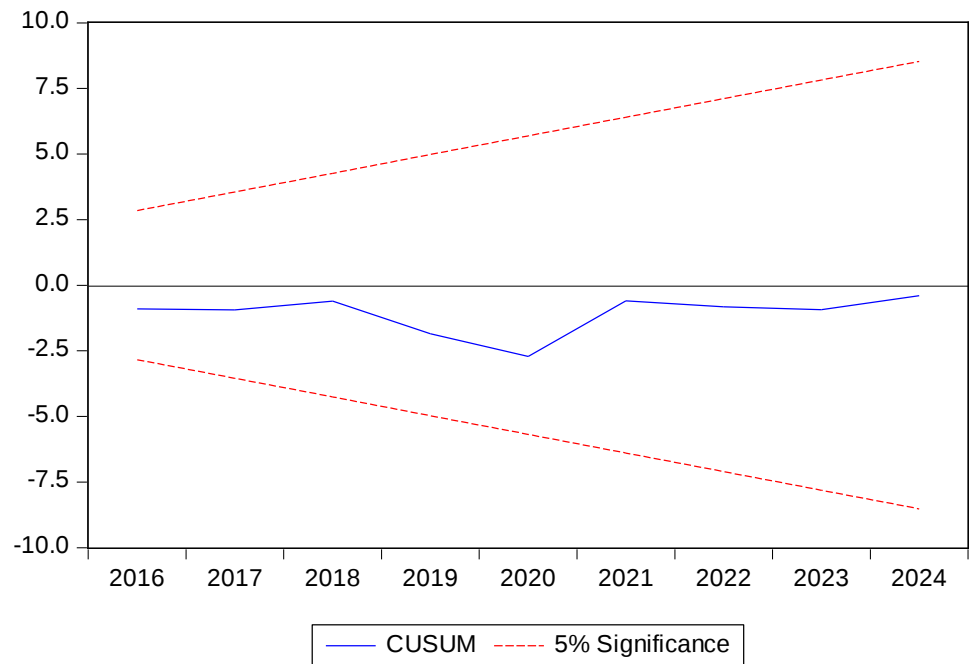
الملحق رقم 07: إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.149702	Prob. F(1,28)		0.7017
Obs*R-squared	0.159542	Prob. Chi-Square(1)		0.6896
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/11/26 Time: 12:04				
Sample (adjusted): 1995 2024				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.995423	0.258467	3.851260	0.0006
RESID^2(-1)	-0.072550	0.187509	-0.386913	0.7017
R-squared	0.005318	Mean dependent var		0.928537
Adjusted R-squared	-0.030206	S.D. dependent var		1.036887
S.E. of regression	1.052431	Akaike info criterion		3.004423
Sum squared resid	31.01311	Schwarz criterion		3.097836
Log likelihood	-43.06635	Hannan-Quinn criter.		3.034307
F-statistic	0.149702	Durbin-Watson stat		1.998359
Prob(F-statistic)	0.701746			

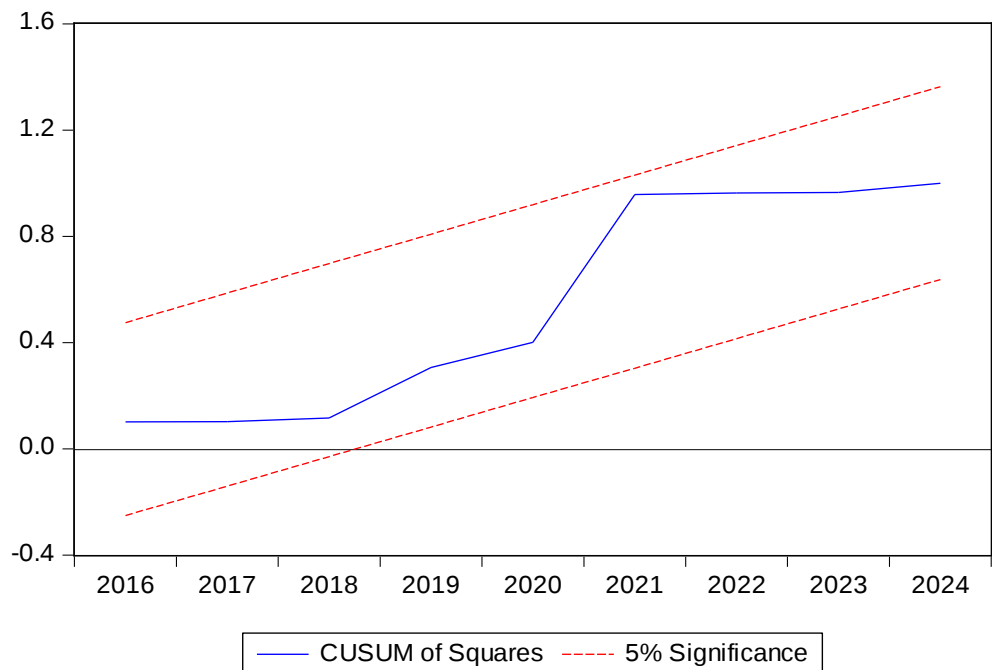
الملحق رقم 08: اختبار مدى صحة صياغة النموذج (Ramsey RESET Test)

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) LNEXR LNEXR(-1) LNEXR(-2) LNEXR(-3) LNEXR(-4) LNM2 LNM2(-1) LNM2(-2) LNM2(-3) LNM2(-4) LNIMP LNIMP(-1) LNIMP(-2) LNGDP LNGDP(-1) LNGDP(-2) LNGDP(-3) LNGDP(-4) C				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.584193	8	0.5752	
F-statistic	0.341281	(1, 8)	0.5752	
F-test summary:				
	Sum of Sq.	df	Mean Squares	
Test SSR	1.140088	1	1.140088	
Restricted SSR	27.86501	9	3.096112	
Unrestricted SSR	26.72492	8	3.340615	
Unrestricted Test Equation:				
Dependent Variable: INF				
Method: ARDL				
Date: 05/11/26 Time: 12:05				
Sample: 1994 2024				
Included observations: 31				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic):				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.323948	0.301982	1.072739	0.3147
INF(-2)	0.027169	0.305090	0.089053	0.9312
INF(-3)	0.367802	0.259062	1.419748	0.1935
LNEXR	-42.76264	26.57753	-1.608977	0.1463
LNEXR(-1)	6.564586	16.93115	0.387722	0.7083
LNEXR(-2)	-48.65638	28.95977	-1.680137	0.1314
LNEXR(-3)	-24.22132	20.40139	-1.187238	0.2692
LNEXR(-4)	17.32118	10.41454	1.663173	0.1348
LNM2	15.71314	12.71686	1.235614	0.2517
LNM2(-1)	8.126770	14.53240	0.559217	0.5913
LNM2(-2)	5.631571	15.76178	0.357293	0.7301
LNM2(-3)	14.86990	9.826450	1.513253	0.1687
LNM2(-4)	14.36772	11.69134	1.228920	0.2540
LNIMP	-6.913565	11.76130	-0.587823	0.5729
LNIMP(-1)	-1.760192	11.62625	-0.151398	0.8834
LNIMP(-2)	-27.65974	13.88798	-1.991632	0.0816
LNGDP	-16.92195	12.39115	-1.365649	0.2092
LNGDP(-1)	-4.022870	11.14909	-0.360825	0.7276
LNGDP(-2)	-6.594792	12.35215	-0.533898	0.6079
LNGDP(-3)	-17.62476	12.16730	-1.448535	0.1855
LNGDP(-4)	22.09712	9.875503	2.237569	0.0556
C	137.4352	84.83078	1.620110	0.1439
FITTED^2	-0.011426	0.019558	-0.584193	0.5752
R-squared	0.981805	Mean dependent var		6.449677
Adjusted R-squared	0.931771	S.D. dependent var		6.997251
S.E. of regression	1.827735	Akaike info criterion		4.173357
Sum squared resid	26.72492	Schwarz criterion		5.237283
Log likelihood	-41.68704	Hannan-Quinn criter.		4.520171
F-statistic	19.62242	Durbin-Watson stat		2.558003
Prob(F-statistic)	0.000095			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

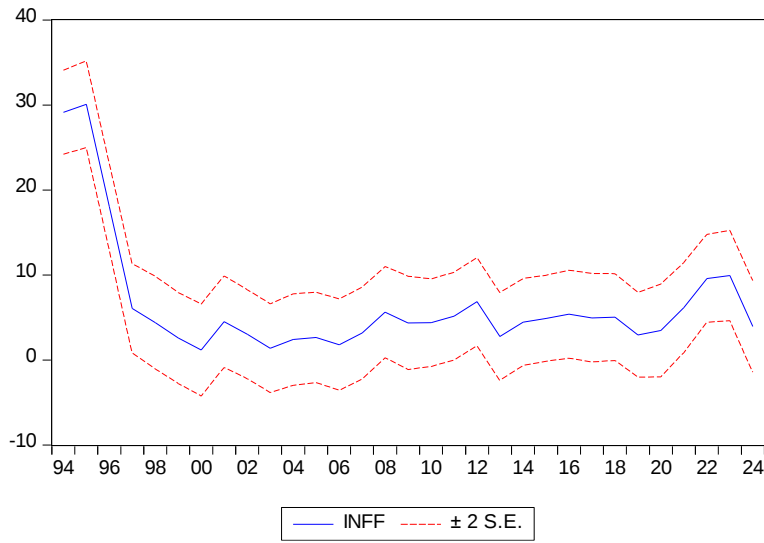
الملحق رقم 09: اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



الملحق رقم 10: اختبار المجموع التراكمي مربعات البواقي CUSUM SQ



الملحق رقم 11: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.



Forecast:	INFF
Actual:	INF
Forecast sample:	1990 2024
Adjusted sample:	1994 2024
Included observations:	31
Root Mean Squared Error	0.907186
Mean Absolute Error	0.774067
Mean Abs. Percent Error	29.33074
Theil Inequality Coefficient	0.048173
Bias Proportion	0.000026
Variance Proportion	0.003176
Covariance Proportion	0.996798
Theil U2 Coefficient	0.155032
Symmetric MAPE	23.44234

A decorative gold frame with intricate leaf and scrollwork motifs, surrounding the central text.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم جابر السيد. (2013) المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الدولية. دار غيداء للنشر والتوزيع.
2. بلقاسم العباس. (2003) سياسات أسعار الصرف. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
3. بن قدور علي. (2017) سعر الصرف الحقيقي التوازني. دار مجدلاوي.
4. خالد أحمد سليمان شبكة. (2008) التضخم وأثره على الدين (الطبعة الأولى). دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
5. خالد واصف الوزني، أحمد واصف الرفاعي. (2004) مبادئ الاقتصاد الكلي (الطبعة الثانية). دار وائل للنشر، الأردن.
6. خلفي عيسى. (2005) التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي (الطبعة الأولى). دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
7. رشاد العصار، رياض الحلبي. (2010) النقود والبنوك (الطبعة الأولى). دار صفا للنشر والتوزيع، عمان.
8. الطاهر لطرش. (2004) تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
9. عباس علي. (2009) إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام (الطبعة الأولى). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن.
10. عبد الجبار الموسوي صفاء، طه مهدي محمود. (2015) التضخم والتنمية السياحية (الطبعة الأولى). دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
11. عبد الله رائد وآخرون. (2013) النقود والمصارف. دار الأيام، الأردن.
12. عبد المجيد قدي. (2003-2004) المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (الطبعة الأولى). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13. عبد المجيد قدي. (2005) مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
14. عرفان تقي الحسيني. (2002) التمويل الدولي (الطبعة 2). دار مجدلاوي، عمان.
15. فليح حسن خلف. (2009) العلاقات الاقتصادية الدولية. مؤسسة الوراق، عمان.
16. كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حسين الوادي. (2002) الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي (الطبعة الأولى). دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.

17. كراجة عبد الحليم وآخرون (2007) مبادئ الاقتصاد الكلي (الطبعة الثانية). دار الصفاء للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن.
18. لحو موسى بوخاري. (2010) سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (الطبعة الأولى). مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان.
19. مجدي محمود شهاب. (2007) الاقتصاد الدولي المعاصر. دار الجامعة الجديدة، مصر.
20. محمد طاقة وآخرون. (2015) أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي (الطبعة الأولى). إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
21. محمد كمال الحمزاوي. (2004) سعر الصرف الأجنبي. منشأة المعارف، مصر.
22. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي. (2021) الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي (الطبعة الأولى). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن.
23. مدحت صادق. النقود الدولية. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
24. مسعود مجيطة. (2013) دروس في المالية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
25. وضاح نجيب رجب. (2011) التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي (الطبعة الأولى). دار النفائس، عمان.

ب. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. رشيدة حسي. (2025) معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع 2021-2022 (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
2. سحنون فاروق. (2022) قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
3. شلوفي عمير. (2018) التضخم والنمو الاقتصادي، تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة دول المغرب العربي 1980-2014 (رسالة دكتوراه). جامعة تلمسان، الجزائر.
4. طارق شوقي. (2009) أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية (رسالة ماجستير). جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
5. عبد الله بن سلوى رشيدة. (2020-2021) أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1980-2019 (أطروحة دكتوراه). جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
6. عبدات عبد الكريم. (2017-2018) النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

7. مواسي رزيقة. (2024/2025) أثر صدمات أسعار البترول على البطالة والتضخم في الجزائر (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3.
1. بوعلام مولاي (2025). تأثير النقود والتضخم على سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية (1990-2023) مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 22، العدد 02، ديسمبر، ص 403.
2. بوعلي هشام (2025). أثر سعر البترول على التضخم في اقتصاد ريعي غير متنوع، دراسة حالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، ص 1029.

ج. المجالات والمقالات العلمية:

3. شلوفي عمير، سببوا زينب (2021). أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018. مجلة التنظيم والعمل، 10(3)، 169-186.
4. صياح وداد (2025). أثر التضخم المستورد على مسار التضخم المحلي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج NRDAL خلال الفترة 1990-2024. مجلة لباحث الاقتصادي، جامعة برج باجي مختار، المجلد 12، العدد 01، ص 418.
5. طوير أمال، مختاري عبد الجبار. أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر. (بدون تفاصيل إضافية)
6. عابي وليد (2025). أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2023. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، ص 209.
7. فؤاد بن حدو (2018). المعالجة والحلول الاقتصادية لمعضلة التضخم النقدي من منظور إسلامي (دراسة مقارنة مع النظام الوضعي). مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي.
8. م.م. صباح نوري عباس (2008). أثر التضخم على سعر الصرف العراقي 1990-2005. معهد الإدارة الرصافة، العدد 17، ص 59.
9. محمد جبوري (2024). أثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام ARDL للفترة 2000-2022. مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ص 240.
10. مختاري عادل، بن البار محمد (2021). أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة (1980-2018) مجلة التنظيم والعمل، 10(3)، 49-65.

د. الملتقيات والمنشورات الجامعية:

1. بورقبة عبد العزيز. دراسة ميدانية حول تقلبات سعر الصرف. جامعة ورقلة.

2. جلولي نسيم، مقران محمد (2019). منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي. الملتقى الوطني حول تطبيقات الاقتصادى النمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر
3. نوال بن خالدي. (2020-2021) مطبوعة في مقياس المالية الدولية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdi et al. (2024). Testing the non-linearities of exchange rate pass-through in Somalia: does dollarization affect consumer prices?. Cogent Economics & Finance, Taylor & Francis, United Kingdom, pp. 9.
2. Bank of Algeria (2022). Inflation Dynamics and Determinants in Algeria: An Empirical Investigation. Working Paper 1-2022, Banque d'Algérie, Algérie.
3. Barro, Robert J. (1982). United States Inflation and the Choice of Monetary Standard. NBER.
4. Bourguinat, H. (1995). Finance international (3ème édition). PUE, Paris.
5. Craig, L. A., Fisher, D., & Spencer, T. A. (1995). Inflation and money growth under the international gold standard, 1850–1913. Journal of Macroeconomics.
6. Encyclopedie, encarta, 2005
7. Taylor, John B. (2000). Low Inflation, Pass-Through, and the Pricing Power of Firms. European Economic Review, Elsevier, Netherlands, pp. 1395-1400.